

برنامج عمل تيار المستقبل الاقتصادي والاجتماعي

مُلخَص



واجه الاقتصاد اللبناني في السنوات الاخيرة صدمات عديدة، وكان أعنفها اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري في شباط 2005، مروراً بمسلسل التفجيرات، والاغتيالات التي طالّت وجوهاً سياسية وإعلامية، والحرب التي شنتها إسرائيل على لبنان في تموز 2006 وطاولت كل مرافق الحياة والبنى التحتية وسقط خلالها أكثر من ألف ومائتي شهيد، والحرب على الإرهاب في نهر البارد في صيف 2007، إضافة إلى الصدام السياسي الكبير وتعطيل الحياة البرلمانية والدستورية وشلّ المؤسسات التجارية ووسط بيروت لأكثر من ثمانية عشر شهراً، ومواجهة الكلام بالسلح والرصاص الذي كاد أن يضع البلاد على أبواب حرب أهلية، وصولاً إلى الأزمة المالية العالمية الحالية التي يتخبط بها الاقتصاد العالمي.

وإذا كانت هذه الأزمات، وغيرها مما سبقها، قد أضعفت العديد من الفرص على اللبنانيين واقتصادهم الوطني، حتى قيل في لبنان أنه بلد الفرص الضائعة، فإن اللبنانيين كانوا يثبتون بعد كل أزمة أنهم في مستوى التحديات، مهما كانت أليمة وموجعة، فينفضون عنهم آثار الألم والخسارة والدمار، وبمضون قدماً لتجديد قواعد المصالحة والحوار وتأمين الأسس السليمة لاقتصاد عصري وقوي.

وكان الاقتصاد اللبناني يثبت خلال كل أزمة مناعة استثنائية ومرونة عالية، وقدرة حقيقية على النهوض والانطلاق من جديد، وكان القطاع الخاص يستعيد ديناميكيته، ما أن تسنح له فرصة الاستقرار السياسي والأمني، فيعود إلى دورته الإنتاجية ويعيد النمو إلى الاقتصاد الوطني.

ولعل أهم العوامل التي ساهمت في تثبيت مناعة الاقتصاد الوطني هي الثقة بالسياسات العامة المعتمدة على الصعيدين الاقتصادي و النقدي. والدعم الأساسي والمستمر الذي يوفره الانتشار اللبناني في مختلف أرجاء العالم، والمساعدات المالية الثمينة التي يوفرها المجتمع العربي والدولي، وفي مقدمتها دول مجلس التعاون الخليجي.

غير أننا ندرك تمام الإدراك أنه لا يمكننا الاعتماد دائماً على مناعة اقتصادنا. كما أن هذه المناعة وحدها غير كافية لتأمين مستلزمات الاستقرار الماكرو اقتصادي، وارساء الأسس السليمة لاقتصاد عصري ومتطور ومتين، وتأمين مستوى عيش كريم للمواطن، وخلق فرص عمل جديدة للشباب اللبناني.

وأصبح خلق فرص عمل جديدة للشباب اللبناني اكثر الحاحاً اليوم في ظل الازمة المالية العالمية الحالية وتداعياتها غير المباشرة على اقتصادنا الوطني. ويعود ذلك الى انفتاح لبنان وصلاته الاقتصادية والمالية الوطيدة بدول المنطقة وعلى وجه الخصوص دول مجلس التعاون الخليجي. وكون حجم الاقتصاد الفعلي يتخطى حدود لبنان الجغرافية نظراً لانتشار اللبنانيين الكبير في أرجاء العالم. من هنا، فإن التراجع الحاد في النمو الاقتصادي العالمي الناتج عن الازمة المالية الحالية، وتداعياته على المنطقة بشكل خاص، قد يفرض تحديات جديدة على لبنان، لجهة تراجع التحويلات والاستثمارات الاجنبية وتباطؤ نمو الودائع والنشاط الاقتصادي. كما من المرجح أن تتقلص فرص العمل في الخارج وقد تكون هناك عودة لطاقت بشرية لبنانية، اضافة الى الحاجة لخلق فرص عمل جديدة للآلاف من الخريجين الجامعيين الجدد سنوياً.

هذه التطورات الجديدة تستوجب التحرك بسرعة وفعالية لاتخاذ الاجراءات التي من شأنها التحفيز على خلق ما لا يقل عن أربعين ألف فرصة عمل

جديدة سنوياً. وهذا يحتم على الدولة التفكير بطريقة جديدة وخلاقة. والتفكير بما هو أبعد من مجرد تأمين المناخ المؤاتي لعمل القطاع الخاص. وهذا ليس بالأمر الصعب أو المستحيل إذا ما تضافرت الجهود واتخذت الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك، بعزم وجدية.

ولا زلنا نؤمن بمستقبل الاقتصاد اللبناني وبامكاناته وميزاته الكثيرة التي تؤهله للعب دور اقتصادي اساسي في المنطقة. غير أن ذلك يتطلب أكثر من أي وقت مضى وعي جميع الاطراف وتضافر جهودهم جميعاً لتوفير الظروف الملائمة لذلك.

ولعل لبنان اليوم أمام فرصة جديدة ليكون ملاذاً مالياً آمناً. وأمام لبنان أيضاً فرصة لاستقطاب الاستثمارات المنتجة التي من شأنها تفعيل النمو في كافة القطاعات الاقتصادية والمساهمة في تحقيق الانماء المتوازن. ذلك كله نظراً للثقة والمتانة والمناعة التي أثبتتها الاقتصاد الوطني والقطاع المصرفي أمام الأزمة المالية العالمية الحالية. والتي كان لها انعكاسات كبيرة وقاسية على الاقتصاد العالمي. بما فيه دول المنطقة.

وللاستفادة من الفرص علينا الاستثمار في موارد لبنان الكثيرة وميزاته العديدة. التي كانت ولا تزال هي الاساس في تطوره وازدهاره. فخصوصية لبنان الاقتصادية وميزاته الكثيرة ليست وليدة اليوم. أو وليدة صدفة. وليس وليدة صدفة أن يحتل لبنان عبر السنين. وبالرغم من صغر حجمه، مكانة اقتصادية مميزة ومشرفة في هذا الشرق وفي العالم. إن ذلك كله هو نتيجة سنين طويلة من الرؤى السليمة والعمل الدؤوب لرجال كبار غادرونا. لعبوا دوراً أساسياً في مسيرة وطننا ونهضة اقتصاده.

فنظامنا الاقتصادي الحر الذي يعتمد على المبادرة الفردية كرسه الدستور في العام 1926. وانطلاقاً من هذه الاسس. وضع ميشال شيحا حجر

الاساس لنظامنا النقدي والمالي. وعلى هذه الأسس اختار لبنان واللبنانيون الإفتتاح على العالم أجمع عوضاً عن التوقيع والانغلاق. وعلى هذه الأسس كان ابداع اللبنانيين ومبادراتهم العديدة الخلاقة والمنتجة. وكانت مسيرة الاقتصاد اللبناني مشرقة. وعلى هذه الاسس شارك لبنان في صياغة شرعة حقوق الانسان. وكان من الاعضاء المؤسسين لمنظمة الامم المتحدة. وشارك أيضاً في اجتماعات الـ Bretton Woods لاعادة بناء النظام الاقتصادي والمالي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية. وعلى هذه الأسس كان لبنان أحد الاعضاء الثلاث والعشرين الموقعين على اتفاقية الـ GATT لتحرير التجارة الدولية.

وعلى هذه الأسس تم وضع ركائز الدولة الحديثة في عهد الرئيس فؤاد شهاب عبر تطوير مرافق الدولة والمؤسسات وأنظمة الرقابة. وتم انشاء مصرف لبنان وما استتبعه من أطر وأنظمة قانونية للسياسة النقدية.

وهذا هو الارث الذي عمل رفيق الحريري على حمايته وتثبيته من خلال العمل على استعادة لبنان لدوره على الساحتين الاقليمية والدولية. وهذا هو الارث الذي عمل الوزير باسل فليحان جاهداً على تطويره وتحديثه.

وهذا هو الارث الذي يصبح عرضة لخطر الزوال عندما يحدث الصدام السياسي والمزادات السياسية، ويشتد التحجر والتطرف والتفوق.

وهذا هو الارث نفسه الذي يزدهر ويأتي بالمنفعة على المواطن عندما نعزز مبدأ الحوار والتواصل. ونصون حقوق المواطن المدنية وحرية التعبير والحريات الخاصة. و نعزز الممارسة الديمقراطية.

هذا هو الارث الذي ورثناه عن أجدادنا. وعلينا اليوم حمايته وتطويره. وهذا واجب علينا تجاه أولادنا وأحفادنا والاجيال القادمة.

واجب علينا أن نكون على مستوى المسؤولية التي ورثناها عن رجال كبار كان لهم رؤى طموحة. عملوا على تنفيذها ليكون للبنان دوراً مميزاً في محيطه العربي وعلى الساحة العالمية.

واجب علينا اليوم العمل بمسؤولية وبأفكار جديدة وخلاقة لحماية وتطوير هذا التراث. تراث النظام الاقتصادي الحر. تراث الازدهار والتقدم والتنمية. تراث الانفتاح والابداع والموهبة والديناميكية وروح المبادرة. تراث المنافسة البناءة والخلاقة. تراث التاريخ والحضارة والمعرفة والثقافة والفن والكتاب والثروة البيئية والطبيعية. تراث التنوع والتعددية الفكرية والدينية. تراث الاعتدال والحوار والتواصل. تراث الدولة الفعالة الداعمة والمواكبة للنشاطات المنتجة وللمواطن المبدع والمنتج. والتي تكون بكل مؤسساتها في خدمة الوطن والمواطن.

ونحن اليوم في تيار المستقبل. نتعهد حماية وتطوير وتحديث هذا التراث الكبير.

وهذه هي الركيزة التي ننتقل منها للاستفادة من الفرص والتطلع الى المستقبل بثقة وتفاؤل.

هذه هي الركيزة لتعزيز دور لبنان العريق والاساسي في هذا الشرق. كمركز للانتاج والابداع والتعددية والاعتدال. ومنازة للأدب والفن والعلم والمعرفة.

وهذه هي الركيزة للنهوض باقتصادنا. وتأمين مستلزمات العيش الكريم للبنانيين. كل اللبنانيين. وتحسين مستوى معيشتهم. وتأمين حياة أفضل لهم. و تأمين فرص العمل في كافة ارجاء الوطن. وتحقيق الانماء المتوازن. وتأمين التنمية والحماية الاجتماعية العادلة والمستدامة والحد من الفقر.

وهذه الاهداف ليست تمنيات. بل حقوق مشروعة لكل مواطن. نص عليها الدستور الذي اعتبر ان الممارسة الديمقراطية. واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. هي مترابطة وتعزز بعضها البعض:

الحق في العيش بحرية وكرامة في ظل دولة يحكمها القانون. حيث تحترم تعددية الفكر والمعتقد.

الحق في العدل والمساواة.

الحق في ممارسة الديمقراطية. والمشاركة. عبر ممثليه. في صوغ السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الحق في التعليم وفي الرعاية الصحية والسكن وفرص العمل.

الحق بأن ترمي السياسات الاقتصادية والاجتماعية الى تحسين مستوى المعيشة وتأمين الرفاهية لجميع المواطنين على كافة الاصعدة وفي كافة المناطق.

الحق في بيئة صحية مستدامة.

الحق في مشاركة المرأة في بناء المجتمع وفي عملية التنمية.

الحق في مشاركة الشباب في بناء وتطوير مستقبل وطنهم.

هذه الحقوق جميعها لا يمكن أن تكون مجتزأة أو استثنائية. والنهضة الحقيقية لمجتمعنا تتطلب توفرها جميعها.

وهذا واجبنا تجاه اللبنانيين، كل اللبنانيين، دون تمييز أو تفضيل. هذا هو توجهنا في تيار المستقبل وهذه هي المبادئ التي نؤمن بها.

ونحن نرى أن من واجب ومسؤولية أي حزب أو تيار أو فريق سياسي وكل من يتعاطى في الشأن العام أن يقدم برنامج عمل شامل ومتكامل لتأمين الحقوق المذكورة أعلاه، وأن يعمل على تنفيذه ويخضع للمساءلة أمام ناخبيه.

وانطلاقاً من مسؤوليتنا تجاه المواطن اللبناني، عملنا على وضع برنامج عمل اقتصادي واجتماعي، نعرض في هذه الورقة ملخص عنه، ويهدف البرنامج بشكل أساسي الى تحسين مستوى معيشة اللبنانيين وتأمين حياة أفضل لهم، من خلال:

1. احترام وصون حقوق المواطن اللبناني، كلها على حد سواء، أكانت حقوقاً مدنية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، إن من خلال التشريع، أم في إطار إدارة المرافق العامة، أم على وجه الخصوص عند ممارسة العمل القضائي.

2. وضع الاسس السليمة لاقتصاد عصري ومزدهر، من خلال معالجة المعوقات الأساسية (سواء كانت هيكلية، أو ادارية، أو مؤسساتية، أو قانونية) التي تحول دون النهوض بقطاعاتنا الانتاجية كافة، بهدف تسهيل عمل القطاع الخاص و تشجيع المبادرة الفردية، واستقطاب الاستثمارات الخاصة، وتحفيز النمو وخلق فرص عمل جديدة.

3. تحسين نوعية وفعالية الخدمات الاجتماعية وشبكات الحماية، والحد من الفقر من خلال تنفيذ برنامج اجتماعي شامل.

4. تفعيل دور المرأة في المجتمع وفي النشاط الاقتصادي، والاستفادة من طاقات الشباب اللبناني العديدة والمميزة وتفعيلها كي يكون لهم دوراً أكبر في صياغة مستقبل لبنان وازدهاره.

5. الحفاظ على الاستقرار الماكرو اقتصادي، الذي كان عامل ثقة أساسي في السنوات الصعبة الماضية، وتحسين وضع المالية العامة بشكل يسمح بتحقيق انخفاض تدريجي في معدلات الدين العام، لتحرير موارد اضافية يمكن استثمارها في المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والتنمية الملحة والاساسية.

ويرتكز برنامجنا على الثوابت الأساسية التالية:

نتمسك بنظامنا الاقتصادي الحر الذي يشجع المبادرة الفردية والابداع، وبانفتاحنا الاقتصادي والتجاري على العالم، غير ان ذلك لا يلغي بتاتاً دور الدولة الحديثة والعصرية، و لا يلغي مسؤوليتها في تأمين المناخ والشروط الملائمة لعمل النظام الاقتصادي الحر من خلال مؤسساتها والتشريعات الملائمة وأنظمة الرقابة السليمة التي تحفظ حق المواطن وتواكب تطور وعمل السوق.

نؤكد أن على الدولة أن تكون هي المسهل وليس المعيق لعمل القطاع الخاص، وأن تحمي حقوق المواطن والمستهلك من خلال تأمين المنافسة العادلة وتنفيذ القوانين، وأن تقدم الحماية الاجتماعية الفعالة للمواطن ولا سيما للفئات الأكثر عوزاً.

نؤمن أن خزان الطاقات البشرية الكثيرة يشكل ثروة لبنان الأساسية، وهي ميزة فريدة لبلد بحجم لبنان، وعلينا الاستفادة منها والاستثمار فيها.

نؤمن أن القطاع الخاص الديناميكي والمبدع يشكل العمود الفقري للاقتصاد اللبناني، وهو المحرك الأساسي للنمو، وبإمكانه المساهمة بتحقيق معدلات عالية من النمو، إذا ما سنحت له الظروف لذلك.

نتطلع الى سياسةٍ ترمي إلى تحفيز الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة، على أن لا تقتصر على قطاعات معينة، أو تكون على حساب قطاعات أخرى، بل تشمل القطاعات الانتاجية كافة، سواء التقليدية منها أو الجديدة الواعدة، والتي لها منفعة اقتصادية واجتماعية مهمة.

نتعهد أن يشمل الانماء الاقتصادي والاجتماعي كل الوطن وجميع اللبنانيين، ولا يقتصر على منطقة معينة أو فئة معينة.

نقيّم نجاح اي برنامج اقتصادي-اجتماعي بمدى مساهمته في رفع مستوى عيش المواطن ودخله بشكل ملموس.

إننا استخلصنا الكثير من الدروس والعبر من تجربة السنين السابقة.

فقد أثبتت التجربة أن التعطيل والتأخير في عملية تطوير وتحديث الاقتصاد الوطني يفوّت علينا العديد من الفرص للنهوض باقتصادنا ويجعل عملية التحديث والتطوير أضنى وأكثر كلفة في المستقبل.

إن عملية تحديث وتحريك الاقتصاد من القيود التي تعيق ازدهاره، كي تنجح وتحقق الأهداف المرجوة منها، يجب أن تكون متكاملة. إذ أن التجزئة والاستنسابية في تنفيذ السياسات الرامية الى تحديث وتطوير الاقتصاد لن تؤتي بكامل النتائج المرجوة منها.

إن البرنامج الاقتصادي والاجتماعي الناجح هو الذي يخضع باستمرار الى التقييم والى إعادة النظر به بصورة مستمرة، بحيث يتم التمسك بالاجراءات الفعالة والتخلي من دون تردد عن تلك التي لا تؤتي النتيجة المطلوبة.

إن نجاح أي برنامج اقتصادي واجتماعي يتطلب وجود سلطة تنفيذية، موحدة ومتجانسة، ذات رؤية اقتصادية واضحة، وأن يتمتع فريقها بالقدرة على تنفيذ برنامجه.

أما الاستقرار السياسي والامني فهو يوازي كل ما ذكر أعلاه أهمية. وحن لنا أن ندرك أن مستقبل لبنان الاقتصادي هو رهن الاستقرار السياسي والأمني. لقد دفع لبنان أثمناً اقتصادية ومالية واجتماعية كبيرة لمسلسل الحروب والأزمات خلال العقود الماضية. فمنذ العام 1975 ونحن ندفع ثمن الحروب الأهلية، وثمان الحروب الإسرائيلية، وأثمان الفوضى المسلّحة والبؤر الأمنية والعسكرية والدعوات إلى العصيان المدني وإفقال المرافق العامة، والأشكال المتعددة من الخلافات السياسية التي قطعت الطريق على كل محاولات الإصلاح المالي والاقتصادي وأهدرت الفرص المتتالية التي وفرها كل من باريس1 - وباريس2 - وباريس3-. فكان لكل تلك الأزمات، وبنسب مختلفة، الاثر المباشر على تفاقم الدين العام واستفحال الهجرة وتعطيل إمكانيات النمو، وبالتالي سلب حق اللبنانيين بعيش كريم وحياة أفضل.

نحن في تيار المستقبل ندرك تماماً أن نجاح برنامجنا الاقتصادي والاجتماعي في تحقيق معدلات نمو مرتفعة وحياة مزدهرة لجميع اللبنانيين هو رهن الاستقرار السياسي والأمني. كما هو رهن الإرادة السياسية القوية والتوافق السياسي الحقيقي، والتزام اللبنانيين، جميع اللبنانيين، ومشاركتهم بمسؤولية وبجد وجدية بنهضة لبنان الاقتصادية.

عندها فقط سنتمكن من اغتنام الفرص ومواجهة التحديات بأقل الأضرار الممكنة، بل ربما أيضاً تحويلها الى فرص جديدة. عندها فقط سنتمكن من تأمين حق اللبنانيين، دون تمييز أو تفضيل، في جميع المناطق اللبنانية، في فرص العمل، والحماية الاجتماعية، والإنتاج، والأبداع، والاستقرار، والازدهار ونوعية حياة أفضل.



برنامج العمل الاقتصادي والاجتماعي

أولاً

تحفيز النمو وخلق فرص عمل جديدة من خلال تحسين بيئة ممارسة الاعمال، عبر إزالة المعوقات أمام نشاط القطاع الخاص وتخفيض كلفة ممارسته لنشاطه، وتحفيز وتطوير القطاعات المنتجة، التقليدية والجديدة الواعدة، من خلال:

ا. تطبيق برنامج عمل شامل لتحسين بيئة ممارسة الاعمال في لبنان

اا. تحفيز وتطوير الصناعات التقليدية والصناعات الواعدة الجديدة

ااا. تنمية وتحفيز القطاع الزراعي

اااا. تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات

ااااا. احتضان ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

استكمال تطوير وتحديث البنية التحتية

ثانياً

ا. تطوير برنامج الاستثمار العام في البنى التحتية والمرافق الخدماتية والاجتماعية

اا. تحديث وتطوير قطاع الكهرباء

ثالثاً

تطوير عقد اجتماعي جديد من خلال تأمين الحماية الاجتماعية العادلة والمستدامة والمتوازنة والحد من الفقر

ا. تطوير نظام التقديمات الصحية

اا. تطوير قطاع التربية والتعليم

ااا. الحد من الفقر والتهميش الاقتصادي والاجتماعي

اااا. معالجة التباينات بين المناطق وتعزيز التنمية الريفية

المحافظة على ثروة لبنان البيئية

رابعاً

تدعيم الاستقرار الماكرو اقتصادي كشرط أساسي لتحقيق نمو مستدام واستقرار اجتماعي وسياسي

خامساً

تمكين السلطة القضائية مواكبة الدورة الاقتصادية

سادساً

صون حقوق المواطن والحريات العامة لتمكين الابداع وتشجيع الاننتاج

سابعاً

الاستثمار في حيوية الشباب

ثامناً

أولاً

تحفيز النمو وخلق فرص عمل جديدة من خلال
تحسين بيئة ممارسة الاعمال، عبر إزالة المعوقات
أمام نشاط القطاع الخاص وتخفيض كلفة
ممارسته لنشاطه، وتحفيز وتطوير القطاعات
المنتجة، التقليدية والجديدة الواعدة، من خلال:

1. تطبيق برنامج عمل شامل لتحسين بيئة ممارسة الأعمال في لبنان

إن أهمية استقطاب الاستثمارات، لا سيما الخارجية منها، تكمن في انها تحفز النمو وتؤدي الى خلق فرص عمل جديدة. الا ان جذب هذه الاستثمارات يتطلب بالدرجة الأولى العمل على تطوير بيئة الأعمال في لبنان وتحديثها. كما يوجب تضافر جهود الجميع، اي المستثمرين والادارات والمؤسسات العامة والنقابات المهنية المعنية.

يعاني قطاع الاعمال والاستثمارات في لبنان من عوائق متعددة. البعض منها ناتج عن ارتفاع كلفة المعاملات اللازمة لممارسة نشاط معين والبعض الاخر يتسبب به تعدد الاجراءات التي تخضع لها هذه الاعمال وصعوبة تنفيذها. ترتب على هذا الوضع عدم تبوء لبنان لمراكز مرضية ضمن التصنيفات العالمية.

انطلاقاً من هذا الواقع، وضعنا في تيار المستقبل برنامج عمل يهدف الى جذب الاستثمارات في لبنان عبر ازالة العوائق الناتجة عن تعدد التشريعات والاجراءات والحد من آثارها السلبية على حركة الاعمال، وبالتالي زيادة تنافسية القطاع الخاص، وذلك من خلال :

- تحديث القوانين بحيث تواكب تطور النشاط الاقتصادي وألا تشكل حائلاً دون تحفيز المبادرات.
- توحيد الاجراءات المتبعة لدى مختلف الادارات الرسمية وتأمين انتقال المعلومات فيما بينها عبر مكننة كافة الاعمال الادارية.
- تغيير ثقافة الادارة في تنفيذ القوانين من فلسفة الرقيب إلى فلسفة المسهل.

ويرتكز برنامج العمل لتطوير وتحديث كافة المراحل التي يمر بها النشاط الاقتصادي. اعتباراً من اجراءات التأسيس ولغاية تصفية نشاطها. على المحاور التالية:

1. فيما يتعلق بالمباشرة بالنشاط. إن برنامج العمل سيشمل:

- تحديث القانون الذي يرعى الشركات ونشاطها وتخفيض كلفة التأسيس التي تعتبر مرتفعة مقارنة مع الدول المتقدمة.

- تعديل الاحكام التي ترعى الشركات التجارية والغاء الاحكام التي تحول دون استقطاب الاستثمارات الاجنبية ان لجهة ملكية اسهم الشركة أم لجهة جنسية رئيس واعضاء مجلس ادارتها.

2. فيما يتعلق بممارسة النشاط. فيجب العمل على ازالة اية عوائق ادارية مرهقة وعلى ان لا يحول ذلك دون ممارسة الرقابة الضرورية. وتحقيقاً لذلك يقتضي:

- تعديل القوانين التي ترعى الادارة اليومية للشركات بحيث تتلاءم مع التطورات التكنولوجية ومنها اعتماد المحاسبة الالكترونية وتحديد الدفاتر التجارية الالزامية والقوة الثبوتية للمستندات الالكترونية.

• تسهيل اجراءات تسجيل الحقوق لدى الدوائر الرسمية المختصة لا سيما حقوق الملكية الفكرية والادبية.

• الغاء أية رسوم يتبين أنها غير مجدية تفرض على قطاع الاعمال.

• المباشرة و/أو إستكمال اجراءات مكننة الادارات المعنية مباشرة بالنشاط الاقتصادي واختصار الاجراءات المتبعة امامها سواء لاستخدام الاشخاص ام لاستيراد او تصدير السلع ام لتسديد الضرائب والرسوم المتوجبة.

• تفعيل العمل القضائي بحيث لا يستغرق تحصيل الحقوق ام الحفاظ عليها سنينا عديدة كما لا يجوز ان يكون اللجوء الى القضاء مرهقاً مادياً بالنظر الى ارتفاع نسبة الرسوم الواجب تسديدها.

3. فيما يتعلق بتصفية الاعمال. فان القانون اللبناني قديم العهد ولم يعد يتلاءم مع مقتضيات العصر.

لذلك يقتضي العمل على تحديث القانون الذي يرعى تصفية الشركات بحيث لا يخضع ذلك لاجراءات طويلة ومرهقة ومكلفة وعلى ان يحرص في المقابل. على الحفاظ على حقوق الدائنين ايا كانوا.

ا. تحفيز وتطوير الصناعات التقليدية والصناعات الواعدة الجديدة

اعتمدت الحكومات اللبنانية المتعاقبة منذ العام 1992 العديد من السياسات والاجراءات التي ساهمت في تطوير القطاع الصناعي. ونتيجة لذلك استطاع العديد من الصناعات المحلية تحقيق نجاحات مهمة في السنين الماضية. إن لجهة زيادة حصتها من الصادرات أم لجهة الولوج إلى أسواق جديدة غير تقليدية.

غير أن القطاع الصناعي لا يزال يعاني من العديد من المعوقات والتحديات التي تحد من إمكاناته الفعلية والواعدة. أهمها:

- كلفة الإنتاج العالية
- الصعوبة في الحصول على التمويل للتوظيف في استثمارات جديدة
- إجراءات التصدير المكلفة والمعقدة
- غياب الحوافز المشجعة للنشاط الصناعي
- الصعوبة في ولوج الاسواق الاقليمية والاوربية

ونحن في تيار المستقبل نولي أهمية كبيرة لتطوير وتحفيز القطاع الصناعي، إذ أن أهمية الدور الذي يلعبه القطاع في تحفيز النمو وخلق فرص عمل جديدة لا يحتاج الى المزيد من التأكيد. ونحن نؤمن أن أي نجاح في هذا المجال يتطلب تضافر جهود جميع المعنيين. وفي مقدمتهم الصناعيين أنفسهم. من خلال العمل على تفعيل انتاجيتهم وتحسين نوعية منتجاتهم بما يتماشى مع المقاييس والمواصفات العالمية.

انطلاقاً من هنا، سنركز جهودنا في تيار المستقبل على المحاور التالية:

1. تفعيل نمو وتنافسية القطاع. من خلال:

- إنشاء "مجلس التنافسية" الذي تكون من مهامه تقييم تنافسية الانتاج الوطني، ووضع السياسات والخطوات الآيلة الى تفعيلها، وتطوير قدرة القطاع على مواكبة التطورات في الاسواق العالمية.
- اعطاء حوافز للاستثمار في قطاعات جديدة وواعدة، ذات قيمة مضافة وقدرة تصديرية مرتفعة.
- إقرار قانون يرفع تكنولوجيا المعلومات.
- رفع نسبة البضائع ذات المنشأ اللبناني في المناقصات التي تجريها الادارات والمؤسسات العامة.
- الاسراع في تعديل قانون التجارة والإجازات التجارية.

2. تحسين نفاذ الصناعيين الى مصادر التمويل. من خلال:

- الإبقاء على برامج دعم الفوائد وتفعيلها.
- رفع سقف ضمان القروض الذي تقدمه مؤسسة "كفالات".
- إعطاء تسهيلات لحصول الشركات الجديدة على مصادر تمويل.

3. خفض كلفة الانتاج. من خلال:

- إلغاء الرسوم غير الضرورية.
- العمل على تأمين خدمة الاتصالات بكلفة أقل.
- العمل على توفير الطاقة بوثوقية عالية وبكلفة أقل.

4. استكمال الاصلاحات والاجراءات التي من شأنها تطوير وتحديث وتسهيل عمل المرفأ والمطار والجمارك. نظراً لأهمية الدور الذي تلعبه هذه المرافق في تسهيل التجارة.

5. تحفيز الصادرات. من خلال:

- إقرار قانون إنشاء "مجلس تنمية الصادرات".
- تسويق الانتاج اللبناني في الخارج لا سيما في أسواق التصدير الواعدة. من خلال حملات إعلانية مخصصة لهذا الغرض.
- وضع رزنامة لمشاركة لبنان في أهم المعارض في الخارج وتفعيل دور السفارات اللبنانية في هذا المجال.
- إنشاء مؤسسة لضمان تمويل الصادرات. تقوم على الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

6. تحديث القطاع الصناعي والبنية التحتية للانتاج. بهدف تعزيز تنافسية القطاع في الاسواق العالمية. من خلال:

- تحديث وتطوير الاجراءات والنظم التي تحكم عملية الانتاج.
- تطوير البرامج التدريبية لمساعدة الصناعيين على تطوير نظم التوضيب والتسويق بحيث تماشى مع المتطلبات الجديدة للاسواق العالمية. وتعزيز فعالية وانتاجية المنشآت الصناعية.
- تعزيز الاستفادة من خدمات الارشاد والمشورة التقنية التي تقدم للصناعيين. والنظر في امكانية انشاء مؤسسة عامة لتقديم هذه الخدمات.
- تشجيع الصناعيين على تطوير برامج شراكة مع مصانع وشركات أجنبية للاستفادة من خبراتها في مختلف المجالات.
- تشجيع الصناعيين على اقامة Clusters مما يساعد في تخفيض كلفة الخدمات الداعمة للقطاع وتعزيز قدرتهم على ولوج الاسواق العالمية.

7. تطوير البنية التحتية والقدرات التقنية للادارات والمؤسسات العامة الداعمة للقطاع، وفي مقدمتها وزارة الصناعة، من خلال:

- تعزيز القدرات المؤسسية والتقنية في وزارة الصناعة بحيث تلبي الاخيرة حاجات الصناعيين بطريقة حديثة وعصرية.
- وضع وتطوير قاعدة معلومات شاملة تساعد الصناعيين على الاخذ في الاعتبار متطلبات السوق المحلي والاسواق العالمية.
- تفعيل وتطوير القدرات المؤسسية والتقنية لمركز البحوث الصناعية و"الينور"(المؤسسة العامة للمواصفات والمقاييس في لبنان).

8. استكمال وضع بنية تحتية للجودة لضمان سلامة وجودة المنتجات اللبنانية وضمان ملاءمتها للمواصفات العالمية، من خلال:

- تفعيل المجلس اللبناني للاعتماد وتطوير قدراته من خلال برامج توأمة مع مؤسسات أجنبية مماثلة.
- اقرار مشروع قانون جديد يرعى المقاييس والمواصفات الالزامية.
- العمل على وضع مواصفات جديدة تتعلق بالجودة والسلامة والصحة والبيئة.
- تطوير قاعدة معلومات في المؤسسة العامة للمواصفات والمقاييس في لبنان عن المواصفات والمقاييس المعتمدة في دول التصدير.
- العمل على تطوير امكانات المختبرات المحلية ومؤسسات تقييم المطابقة بهدف حصولها على شهادات اعتماد عالمية.
- توعية الصناعي والمستهلك على أهمية ضمان جودة وسلامة المنتجات.

III. تنمية وتحفيز القطاع الزراعي

يواجه القطاع الزراعي اللبناني تحديات عديدة حدّت لسنوات من امكانية نموه. كما يعاني هذا القطاع من منافسة شديدة ومتصاعدة، سواء في السوق المحلي أم لدى تصدير منتجاته نحو اسواق تعتبر تقليدية. ويمكن تلخيص هذه التحديات وفقاً لما يأتي:

- ان كلفة الإنتاج في لبنان أعلى بكثير من هذه الكلفة في الدول المجاورة.
- يفتقر المزارعون للإرشاد الفعّال. اما المنشورة التي تقدم لهم فهي غير ملائمة وتؤدي، في معظم الأحيان، إلى تضليلهم حول الاحتياجات الفعلية للسوق.
- ان الوسائل الزراعية المستخدمة قديمة العهد وهي بحاجة ماسة الى التطوير.
- البنية التحتية للخدمات الداعمة للقطاع ضعيفة. لا سيما خدمة التسويق.
- لا تتطابق مواصفات المنتجات الزراعية اللبنانية مع مواصفات الجودة والسلامة المعتمدة دولياً، مما يحول دون استفادة هذه المنتجات من فرص التصدير التي تقدمها شبكة الاتفاقات التجارية.
- يعاني القطاع الزراعي من صعوبة الحصول على القروض التي تتيح له تطوير انتاجه.
- يفتقر القطاع الزراعي لآلية تؤمن التنسيق الفعال بين مختلف المشاريع التي تمويلها الجهات المانحة.

نحن في تيار المستقبل نعي أهمية تنمية القطاع الزراعي وتطويره
أيّاً كانت مساهمته في إجمالي الناتج المحلي. فأهمية هذا القطاع
تكمن في كونه يساهم في الحفاظ على البيئة، إضافة إلى دوره في
تطوير المجتمعات الريفية، لا سيما تلك الأكثر عوزاً وحرماناً، وتنمية هذه
المجتمعات. وبشكل مصدرراً مهماً وأساسياً لدخلها وبتيح خلق فرص
للعمل لديها. لذلك، نعتبر أن تطوير القطاع الزراعي يعتبر عنصراً أساسياً
من عناصر اية سياسة اجتماعية تهدف إلى تحقيق التوازن الاجتماعي.

اننا نعتبر أن الإرشاد الزراعي السليم يجب أن يكون في صلب أي برنامج
عمل لتطوير القطاع الزراعي. بدءاً من المرحلة الأولى، أي مرحلة اختيار
أنواع البذار التي سيتم زرعها، مروراً بعملية فحص التربة واختيار المبيدات
والأسمدة وكيفية استعمالها. وصولاً إلى المرحلة النهائية وهي الترويج
والتسويق والبيع.

كما أننا نعي تماماً أن أي برنامج عمل لتطوير وتنمية القطاع الزراعي يجب
أن يترافق مع وضع برامج لمعالجة النواحي الأخرى الأساسية لتطوير
القطاع. وخاصةً إدارة المياه وسياسات الري وإدارة الأراضي.

كما أن نجاح برنامج العمل يتطلب تأمين التنسيق الفعال بين القطاعين
الخاص والعام والمنظمات غير الحكومية.

انطلاقاً مما تقدم وضعنا، في تيار المستقبل، برنامج عمل لتطوير
القطاع الزراعي وتنميته ومضاعفة حجمه، بحيث يتمكن المُنْتِجُونَ
والمُصَدِرُونَ من الاستفادة من الفرص التي تقدمها شبكة الاتفاقات
التجارية التي وقّع عليها لبنان مع شركائه التجاريين والدخول بفعالية
إلى الأسواق الإقليمية والعالمية، مع التركيز على المنتجات الزراعية
ذات القيمة المضافة المرتفعة.

وسوف يركز برنامج العمل على المحاور التالية:

1. العمل على ايجاد وسائل لتخفيض كلفة عناصر الانتاج الزراعي. ومنها الاسمدة والمبيدات، واستجرار المياه وكلفة الطاقة.
2. وضع الحلول للمسائل القانونية التي تعاني منها الاراضي الزراعية لا سيما تلك المتعلقة بالوثائق التي تثبت ملكية هذه الاراضي ومعالجة مشكلة تشزيم المساحات المخصصة للزراعة. ووضع نظام قانوني حديث يرفع ايجار الاراضي الزراعية.
3. تقديم المعلومات الاساسية للمزارعين حول أوضاع الاسواق (العرض والطلب، والاسعار)، وتسهيل وصول هذ المعلومات الى المزارعين في كافة المناطق اللبنانية.
4. تفعيل الخدمات الاستشارية وارشاد المزارعين لجهة الاصناف المنتجة، وتشجيعهم ومساعدتهم على انتاج أصناف جديدة قابلة للتصدير. مع الأخذ في الاعتبار فرص وأماكن التصدير الحالية والمستقبلية، وابلء اهمية خاصة للمنتجات الزراعية التي تعتبر ذات قيمة مضافة مرتفعة.
5. تعميم الممارسات الزراعية السليمة وتشجيع المزارع على اعتمادها.
6. تطوير الاجراءات المعتمدة لتوضيب وتسويق المنتجات الزراعية بحيث تلبى متطلبات الاسواق الجديدة والواعدة.

7. استكمال وضع بنية تحتية للجودة لضمان سلامة وجودة المنتجات اللبنانية وضمان ملاءمتها للمواصفات ومقاييس السلامة والجودة العالمية. من خلال:

- تطوير الخبرات في الوزارات والادارات المعنية وتعزيز قدراتها.
- تفعيل قدرة لبنانور (المؤسسة العامة للمواصفات والمقاييس في لبنان) على إصدار وتطبيق المواصفات والمقاييس.
- تطوير الاطار القانوني المناسب وذلك وفقاً للنظم والقوانين المعمول بها عالمياً.
- تطوير المختبرات وتشجيع التوأمة بينها وبين مختبرات أجنبية. والعمل على حصول مختبراتنا اللبنانية على شهادات اعتماد من مؤسسات دولية متخصصة.
- تطوير الوعي لدى القطاع الخاص عامة، والمنتجين والمصدرين خاصة. على الاهمية التي تحتلها معايير الجودة والسلامة لتحقيق التفوق في الانتاج والتسويق.
- تنسيق برامج المساعدات التي تقدم للبنان في مجالات الجودة بهدف تفادي الازدواجية في التطبيق وتحقيق الفائدة القصوى منها.

8. تحسين نفاذ المزارعين إلى الاعتمادات المالية. من خلال:

- مساعدة المزارع على فهم النواحي التجارية لنشاطه الزراعي.
- تحسين وتبسيط الشروط المطلوبة لحصول المزارع على التمويل.
- توسيع نطاق عمل برامج القروض المدعومة القائمة حالياً وتحسين شروطها.
- توعية المسؤولين عن عملية تقييم طلبات القروض الزراعية حول طبيعة الدورة الزراعية.

9. إعطاء حيز من الاهتمام للدلالات الجغرافية لتحسين نظرة المستهلك في لبنان والخارج للمنتجات اللبنانية.

10. تنظيم الانتاج العضوي (organic production) وضمان نوعيته من خلال حصوله على شهادات جودة محلية تصدرها شركات معتمدة. حتى يتمكن من تصديره سواء الى الأسواق التقليدية أو الجديدة.

11. تعزيز عملية التنسيق بين مشاريع الجهات المانحة. وتفعيل عملية إدارة المراحل المختلفة لكل مشروع. بغية تفادي الازدواجية وسد الحاجات المختلفة وتأمين ديمومة المشاريع.

12. تقييم تجربة Export Plus والنظر في امكانية توسيع الاستفادة منه في المستقبل وزيادة فعاليته.

١٧. تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات

تشكل تنمية وتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات من أولويات تيار المستقبل، لأنها تؤدي الى خلق فرص عمل لئيد العاملة المتخصصة. مما يحد من هجرة الأدمغة ويساهم في استيعاب العمالة الفائضة نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية. وفي وجه الخصوص، يستقطب القطاع ويوظف نسبة عالية من الشباب اللبناني. هذا بالإضافة إلى كون هذا القطاع قادر على المساهمة بتطوير برامج وخدمات تزيد من ربحية القطاعات الأخرى مثل القطاع المصرفي، والتربوي والصحي والخدمات المالية وغيره.

ونحن نؤمن أن لبنان يتمتع بميزات تفاضلية عديدة تؤهله للمساهمة الفعالة في مختلف مجالات المعلوماتية ولعب دور ريادي في هذا القطاع على صعيد المنطقة.

قدّرت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي سنة 2005 بحوالي 1.3% أو حوالي 250 مليون دولار أميركي. وقدّرت القوة العاملة بحوالي 6,750 شخصاً. لكن بمقدور لبنان مضاعفة هذه النتائج عشرات المرات فيما لو تم اتباع السياسات السليمة لدعم تطور القطاع وتحفيزه. وعلى الرغم من غياب أي دعم رسمي لهذا القطاع، بدأ يتحول الى قطاع مصدر بالدرجة الأولى. كما تبين أن هناك نقلة نوعية لجهة تصدير خدمات ذات قيمة مضافة تستهدف أسواقاً متخصصة.

لكن هذه التطورات، على الرغم من جديتها، لا تعتبر تحقيقاً لامكانات لبنان الفعلية في هذا المجال. رغم جهود القطاع الخاص الواعدة وذلك بسبب وجود عدد من المعوقات، أهمها:

- عدم توافر بنية تحتية أساسية تتيح توسيع نطاق الخدمات عن بعد بواسطة الإنترنت وخفض كلفتها. ويمثل غياب البنية التحتية المتطورة

عائفا أساسيا أمام تطوير قطاع تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات وتحقيق نقلة نوعية تسمح لهذا القطاع بالنمو وتتيح استخدامه لأغراض تنموية وفق توصيات الأهداف الألفية للتنمية.

• صعوبة التواصل مع اسواق التصدير. لأن القطاع الخاص لا يتحمل كلفة فتح أسواق جديدة دون مساعدة رسمية.

• غياب الأطر التشريعية الناظمة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات. وخاصة التشريعات التي تضمن المنافسة المشروعة وتؤدي إلى خفض الكلفة للمستخدم.

وقامت الحكومات اللبنانية المتعاقبة منذ العام 1995 باستثمارات كبيرة في مجال الحكومة الالكترونية تهدف الى مكننة سير الأعمال وتطويرها في عدد من المرافق الحيوية مثل السجل العقاري. والسجل التجاري. والضريبة على القيمة المضافة وغيرها. مما أنتج كمًا تراكميا من الخبرات وقواعد المعلومات يمكن توظيفه في المستقبل لتوفير أرضية لدعم سوق خدمات متطورة ذات نوعية عالية. كذلك أصدرت الحكومة اللبنانية سنة 2003 وثيقة استراتيجية مفصلة تهدف الى تنمية قطاع المعلوماتية في لبنان. وارتكزت هذه الوثيقة على سبعة محاور تتضمن 32 مشروعا أساسيا. ولكن جو الخلافات السياسية حال دون تنفيذ معظم التوصيات ووضع بعض المشاريع الأساسية قيد التنفيذ.

نحن نرى أن على الدولة أن تكون المستهلك الاول لتكنولوجيا المعلومات. عبر مكننة كافة المعاملات والاجراءات لديها. مما لذلك من انعكاسات ايجابية لجهة تنمية القطاع وتحفيز جميع المواطنين والمعنيين على استعمال وسائل المكننة الجديدة.

انطلاقاً من وعينا في تيار المستقبل لأهمية قطاع تكنولوجيا المعلومات ودوره في الاقتصاد العالمي. وضعنا برنامج عمل لتطوير القطاع محلياً.

ويهدف برنامجنا الى حصر إنفاق الدولة في قطاع تكنولوجيا المعلومات في المجالات التي أثبتت نجاحها، ومساندة القطاع الخاص لتمكينه من القيام بدوره الريادي في تطوير هذا القطاع الحيوي. بما يشمل تأمين البنى التحتية الأساسية، وتوفير اطار تشريعي قانوني ملائم لرعاية نمو القطاع. إضافة الى تطوير وتحديث قطاع الاتصالات لمواكبة وتسهيل عملية تنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات. ويرتكز برنامج عملنا على المحاور التالية:

1. الإلتزام بجدول زمني محدد لتعزيز البنى التحتية وتوفير خدمات الحزمة العريضة (Broadband) في جميع المناطق اللبنانية. الأمر الذي سوف يعطي دفعا هاما للشركات المحلية التي تتطلب سعة عالية لتصدير برمجياتها وخدماتها الى عملائها في الخارج. كما يؤدي إلى اطلاق عدد كبير من الخدمات عن بعد التي تتطلب سعة كافية وسرعة عالية لتوسيع أسواقها. كذلك فإن توفير الحزمة العريضة سيسمح ببدء وضع التكنولوجيا في خدمة الأهداف التنموية وفق توصيات عدد من المنظمات الدولية والجهات المانحة.

2. توفير اطار تشريعي لرعاية نمو القطاع وتشجيع المنافسة، بما يتضمن إقرار قوانين لتشجيع التعامل الإلكتروني، مثل قوانين التوقيع الإلكتروني والتجارة الإلكترونية، وتبني التشريعات التي تهدف إلى تحرير سوق الإتصال وتؤمن تكافؤ الفرص لتشجيع رأس المال على التنافس بتقديم خدمات متطورة بأسعار منخفضة، مما يصب في مصلحة المستهلك.

3. تشجيع فتح أسواق جديدة لتصدير الخدمات الإلكترونية من خلال شبكة الاتفاقات التجارية التي وقّع عليها لبنان مع شركائه التجاريين. ومن خلال خلق وتقوية الروابط ونقل المعرفة بين لبنان والجالية في بلاد الإغتراب. كذلك، دعم وتشجيع المؤسسات التربوية الخاصة لإطلاق مراكز للبحث والتطوير بالإشتراك مع مراكز عالمية. تتكامل مع البرامج المتوفرة. وتؤمن فرص عمل مستقبلاً للخريجين في مجالات جديدة تبني على ميزات لبنان التفاضلية في حقول الصناعات الخلاقة، والتربية والتعليم، والصحة.

4. تقييم تجربة الحكومة الإلكترونية بهدف وضع إطار محدد لترشيد الإنفاق العام على مشاريع الممكنة. بما يحصر هذا الإنفاق في مشاريع تؤدي إلى توفير خدمات عن بعد للمواطن في جميع المناطق اللبنانية.

وسيركز برنامج العمل على التنسيق الجيد والفعال بين القطاعين العام والخاص والمنظمات التجارية والمعلوماتية الدولية. بالإضافة الى خلق أسواق تصدير جديدة من خلال التواصل مع اللبنانيين العاملين في مضمات المعلوماتية في بلدان الإغتراب للاستفادة من خبراتهم وشبكة علاقاتهم في الأسواق الخارجية.

٧. احتضان ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ركيزة الاقتصاد اللبناني والغالبية الكبرى للشركات في لبنان. وهي تتوزع على معظم قطاعات الاقتصاد الانتاجية، وتساهم مساهمة مهمة في حجم الناتج المحلي وخلق فرص العمل وتحسين مستوى معيشة المواطن اللبناني.

وبالتالي، فإن تعزيز البيئة المحفزة لعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم يساهم في تنشيط الحركة الاقتصادية في مختلف القطاعات الانتاجية، وخلق فرص عمل جديدة على نطاق الوطن، ويجعل الاقتصاد الوطني أمتن، وأكثر مناعة، وأقل عرضة للصدمات الخارجية.

ومما لا شك فيه أن تطبيق برنامج العمل المذكور أعلاه الذي يهدف الى تحسين بيئة ممارسة الاعمال في لبنان سينعكس إيجاباً على عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. كما أن من شأن الخطوات الملحوظة لتطوير القطاعين الزراعي والصناعي أن تساهم في تفعيل عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في هذين القطاعين.

غير أنه لا بد من اتخاذ خطوات محددة مخصصة لمعالجة المشاكل والمعوقات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تحديداً، في كافة المجالات الاقتصادية.

إنطلاقاً من هنا، وضعنا في تيار المستقبل، برنامج عمل يهدف الى تحسين البيئة المحفزة لعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يركز على المحاور التالية:

1. تأمين الاطار القانوني والتشريعي الذي يضمن المنافسة العادلة، من خلال اقرار قانون المنافسة.

2. تسهيل عملية الحصول على التمويل والاعتمادات المصرفية، من خلال تفعيل دور مؤسسة «كفالات» لاقرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال زيادة قدرتها على ضمان القروض وتوسيع معايير الاستفادة من الضمانات التي تقدمها، و من خلال مساعدة هذه المؤسسات على تحضير دراسة الجدوى الاقتصادية و طلبات القروض، وبذل الجهود لطلب الدعم من الجهات المانحة والمؤسسات المتعددة الاطراف.

3. إزالة الحواجز أمام عملية انشاء الشركات وتصفياتها، والنظر في امكانية وضع أحكام خاصة تأخذ في الاعتبار الوضع الخاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

4. تعزيز المنافسة في الاسواق الخارجية لتمكين منتجات وخدمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من الولوج الى الاسواق الخارجية من خلال:

- إنجاز البنية التحتية للجودة لضمان النوعية الجيدة ومطابقة المواصفات العالمية.
- وضع برامج لتشجيع المبادرة والابتكار.
- توفير الخدمات الاستشارية والتوجيهية التي تدعم تطور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتقديم الدعم لمراكز تطوير الاعمال التي تقوم بتقديم الخدمات الاستشارية الفنية والتوجيه والارشاد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ثانياً

استكمال تطوير وتحديث البنية التحتية

1. تطوير برنامج الاستثمار العام في البنى التحتية والمرافق الخدمائية والاجتماعية

شهدت فترة التسعينات عملية ناجحة وواسعة لإعادة اعمار وتطوير البنى التحتية. إن جهود إعادة اعمار وتطوير وتوسيع البنية التحتية، لا سيما الاجتماعية منها، عكست بشكل عام الأهداف التي وضعتها الحكومات المتعاقبة في تلك الفترة. لا سيما لجهة تأمين البنية التحتية الأساسية لتسهيل عيش اللبنانيين ولتمكين القطاع الخاص، المغترب والمقيم، من إطلاق عجلة النمو وإعادة بروز لبنان كمركز إقليمي للتجارة والخدمات.

بالفعل، لقد نجحت الدولة بإعادة بناء وتأهيل مجمل البنى التحتية التي تضررت من جراء الحرب الأهلية، كما باشر القطاع العام بتقديم الخدمات العامة المختلفة وعلى وجه الخصوص تأمين الخدمات التربوية والصحية الأساسية.

ولا بد اليوم، و بعد إرساء الأسس الأولية لإعادة الإعمار والتأهيل، من أن نعمل على تأمين ما تبقى من حاجات من خلال وضع برنامج استثمار عام للمستقبل يأخذ في الاعتبار مراجعة موضوعية للبرامج السابقة، ليس فقط لتقييم النجاحات والانجازات، بل الأهم من ذلك، لتحديد أماكن الخلل والإخفاقات كي لا تكرر في المستقبل.

ونحن في تيار المستقبل نولي أهمية كبيرة لهذا الموضوع، إذ أن تأمين بنية تحتية حديثة ومتطورة أمر أساسي لتأمين رفاهية اللبنانيين ولاستقطاب الاستثمارات الخاصة وتسهيل عمل القطاع الخاص. كما أن المحافظة على الاستثمارات المهمة والكبيرة التي وظفت في المنشآت التربوية والصحية والاجتماعية والرياضية من خلال تأمين الصيانة اللازمة لها هو أمر أساسي لتأمين استمرارية الخدمات في هذه القطاعات.

ونحن نرى أن التوجهات التالية يجب أن تشكل الخطوط العريضة لأي برنامج استثمار عام في المستقبل:

- إن الأولوية الأساسية اليوم تكمن في إنجاز المشاريع التي لا تزال قيد التنفيذ، والاستفادة من التمويل المرصود لمشاريع جديدة.
- يجب أن تركز الاستثمارات والمشاريع الجديدة على:
 - (1) توفير خدمات عامة أساسية في قطاعات لا تزال تتطلب استثمارات مهمة (مثل قطاع المياه والمياه المبتذلة).
 - (2) تنفيذ مشاريع جديدة بهدف تحقيق الفائدة الكاملة المرجوة من مشاريع نفذت في السابق أو قيد التنفيذ حالياً.
 - (3) تأمين الصيانة اللازمة والمستمرة للبنى التحتية التي أُنشئت في السنوات الأخيرة، وعلى وجه الخصوص الطرقات.
- اشراك القطاع الخاص، ضمن الإطار المُمكن والمُجدي، وخصوصاً في الاستثمار في البنى التحتية الأساسية مثل قطاعي الطاقة والاتصالات، وذلك لتخفيف العبء عن خزينة الدولة، وتحسين الخدمات العامة، واستقطاب الاستثمارات، وخلق فرص عمل جديدة.
- إن القيود التي يفرضها وضع المالية العامة والقدرات الفنية والتقنية على تنفيذ المشاريع بشكل عام، توجب علينا تحديد الأولويات وفقاً للاحتياجات الأساسية، وتجدر الإشارة إلى أن قطاعي المياه والمياه المبتذلة يجب أن يكونا في سلم الأولويات.

- يجب إعادة النظر بالبرمجة العامة للاستثمار وربط تحديد المشاريع بأهداف اقتصادية واجتماعية وتنموية. والتأكد من تحقيق الاهداف المرجوة منها وفقاً لآلية محددة.

- إجراء مراجعة شاملة للأطر التنفيذية للمشاريع.

بناء على ما تقدم. نرى أن العمل يجب أن يتم وفقاً للمحاور التالية:

1. الطرقات: تمول موازنة الدولة حالياً عدداً من المشاريع الكبيرة في قطاع الطرقات. كما هناك ما يزيد عن 800 مليون د.أ بفائدة منخفضة. وهي مبالغ مرصدة لتمويل مشاريع طرقات. تشمل النقل المَدَنِي والبنية التحتية. والتي لم يتم استعمالها بعد.

في ضوء ما تقدم. أنه من الأفضل عدم تنفيذ أي مشاريع لإنشاء طرقات جديدة خلال السنوات القادمة. وعلى أن تعطى الأولوية للمحافظة على الاستثمارات التي وظفت في هذا القطاع خلال السنوات الماضية. إن ذلك يتطلب تأمين الصيانة اللازمة لها وإعادة تأهيلها وتجهيزها لمضاعفة سعتها حيث أمكن.

2. قطاع الكهرباء: إن قطاع الكهرباء هو أحد أهم الأسباب وراء تنامي الدين العام. فبالرغم من الانخفاض الحاد مؤخراً في أسعار النفط. لا تزال مؤسسة كهرباء لبنان تعاني من عجز كبير وتشكل عبئاً على الموازنة العامة. مستهلكة الأموال التي يمكن توظيفها في أولويات أخرى. لبنان بحاجة إلى توليد كهرباء أكبر عبر زيادة القدرة الحالية على التوليد. وقمع سرقة التيار. والتخفيف من الهدر المرتفع الناتج عن نظام التوزيع. والتشدد في الجباية. وذلك يتطلب استثمارات في النقل والتوزيع

وتحسين الجباية وتعزيز دور القطاع الخاص في كل النواحي والتشدد في معاقبة سرقة التيار. نحن نرى أن جميع الاستثمارات الجديدة التي سيتم تخصيصها لزيادة وتشغيل وتوليد الكهرباء، إضافة الى التوزيع. يجب أن تُترك للقطاع الخاص. أما النقل، فيجب إبقائه في عهدة القطاع العام. في المدى القصير، يجب تخفيض تكاليف تشغيل القطاع عبر استعمال الغاز بدلاً من الفيول في المعملين اللذين يستخدمان هذه التكنولوجيا.

ونظراً للأهمية التي نوليها لمعالجة المشاكل التي يعاني منها قطاع الكهرباء، وضعنا برنامج عمل خاص (مفصل أدناه) لتحديث وتطوير قطاع الكهرباء بهدف تحسين نوعية الخدمة وتقديمها بأقل كلفة على الخزينة والمواطن والاقتصاد.

3. المياه والمياه المبتذلة : إن أكبر تقصير في قطاع الخدمات العامة هو في قطاعي المياه والمياه المبتذلة. فخمس سكان لبنان ليس لديهم نفاذ إلى شبكة المياه العامة، أما الذين لديهم نفاذ إلى الشبكة فان المياه لا تصلهم إلا لساعات قليلة يومياً خاصةً خلال فصل الصيف. وفي الوقت نفسه ربع سكان لبنان لا يملكون نفاذاً إلى شبكة الصرف الصحي العامة مما يشكل خطراً بيئياً شديداً. ومن المتوقع أن يتحسن الوضع بشكل كبير بعد إنجاز عدد من المشاريع التي يتم العمل عليها حالياً أو التي سيتم تنفيذها قريباً إلا أن تأمين المياه إلى جميع اللبنانيين يتطلب استثمارات إضافية.

والتموليات الخارجية التي سبق أن حُصصت للقطاع والتي لم يتم إنفاقها تبلغ حوالى 800 مليون دولار. وبالتالي فإن الحاجة إلى تمويل جديد ستكون محدودة نسبياً خلال السنوات القليلة المقبلة باستثناء المشاريع الإضافية الضرورية للاستفادة بشكل كامل من الاستثمارات القديمة والحالية. ويواجه قطاع المياه أيضاً مشاكل عملانية حيث أن هناك هدراً

كبيراً للمياه في نظام التوزيع مقابل عائدات محدودة جداً. إن الاستثمارات في البنية التحتية ستكتمل من خلال مؤسسات المياه الأربعة التي أنشئت قبل بضع سنوات بغية تحسين قدرتها التشغيلية. ويجب العمل على مشاركة القطاع الخاص في قطاع المياه من خلال منح امتيازات.

إن الحاجة الرئيسية لاستثمارات مهمة جديدة في تأمين المياه هي في بيروت الكبرى. إن محافظتي بيروت وجبل لبنان تضمّان نصف سكان البلاد ونصف الأسر التي لا نفاذ لها إلى شبكة المياه العامة. وفي حين يمكن إجراء تحسينات من خلال إنجاز الاستثمارات الجارية والمخطّط لها في نظام التوزيع بما في ذلك تخفيف مستوى الهدر الكبير. فإن منطقة بيروت الكبرى تواجه نقصاً متزايداً في الإمداد بالمياه.

ولمعالجة هذه المشكلة في المدى المتوسط. نتبنى الاقتراح الرامي الى بناء أنابيب مياه إلى بيروت لنقل المياه اليها والبنية التحتية المرتبطة بها (معمل تكرير وخزانات). وإنشاء سدّ لتخزين الموارد المائية (سدّ بسري) في الجنوب. وعند الانتهاء. ستنقل الأنابيب في البداية 250 ألف متر مكعب يومياً (خلال فصل الصيف) وصولاً إلى 500 ألف متر مكعب يومياً ما إن يُنجز بناء السدّ. كما سيستخدم السدّ كمصدر لتطوير الري (حوالي 20% من مجمل المياه). وسينفذ المشروع على مرحلتين خلال فترة تتراوح ما بين 6 و7 سنوات. وتضم المرحلة الأولى الأنابيب والبنية التحتية المرتبطة بها لربط بيروت الكبرى بنظام الإمداد بالمياه. أما المرحلة التالية والتي تبدأ قبل سنة أو اثنين من إنجاز الأنابيب فهي تضم بناء السد.

وإلى جانب الحاجة إلى تحسين التمديدات بالمياه المخصصة للاستخدام المحلي. لا بد من اتخاذ بعض الخطوات تفادياً لوقوع أي شحّ مستقبلي في هذا القطاع. فلبنان يحظى بموارد مائية وافرة وعموماً ولكنه يشهد مواسم شحّ. ناهيك عن المياه التي تُهدّر في البحر والتي تمثّل أكثر من ربع المياه

المستهلكة. وفي إطار البرنامج المخصص لهذا القطاع. يجب بناء سدود وبحيرات مرتفعة لتخزين المياه بحيث لا تُهدر مياه الأمطار والثلوج في البحر كما هي الحال اليوم.

11. تحديث وتطوير قطاع الكهرباء

يعتبر توفير الكهرباء بوثوقية عالية من أهمّ العوامل التي تساعد على تحفيز النمو الاقتصادي. أما في لبنان ومع تردي خدمة إمداد الطاقة كماً ونوعاً، فقد شكّلت الكهرباء العامل الأكثر تأثيراً على تراجع النمو الاقتصادي واستنزاف مالية الدولة. وقد بات قطاع الطاقة يشكّل عبئاً كبيراً على خزينة الدولة مع ارتفاع أسعار المشتقات النفطية وباتت العثرات والمعوقات التي تواجه هذا القطاع محل اهتمام كافة اللبنانيين كونها تمسّ جوهر حياتهم اليومية.

تتمثل الملامح الراهنة لقطاع الكهرباء في لبنان بقصور حادّ في المنظومة الكهربائية حيث تعاني منظومة التوليد من عجز كبير في تلبية الطلب. وتلجأ مؤسسة كهرباء لبنان إلى التقنين من خلال قطع خدمات الكهرباء على كافة المناطق اللبنانية بشكل مبرمج وعلى نطاق واسع لعدّة ساعات يومياً. يضاف إلى ذلك ترهّل بعض معامل الإنتاج مما يزيد من كميات المشتقات النفطية المستهلكة مما يؤدي إلى رفع كلفة الإنتاج. ويعود سبب العجز إلى عدم الاستثمار في بناء معامل جديدة بالإضافة إلى ضعف الصيانة الدورية الرئيسية للمعامل القائمة.

انطلاقاً من هنا، وضعنا في تيار المستقبل برنامج عمل يتضمن عدداً من الإصلاحات على المدى القصير والمتوسط لتطوير قطاع الكهرباء بهدف تحسين نوعية الخدمة وتقليص كلفتها على كل من المواطن والاقتصاد

والخزينة. إضافة الى تعزيز أوضاع مؤسسة كهرباء لبنان. أما في مجال الطاقة. فنرى أنه يجب العمل على استكمال ترسيم الحدود البحرية وتحديد المنطقة البحرية الاقتصادية والاستعجال بوضع مشروع قانون التنقيب عن النفط والغاز.

وفي ما يلي أهم محاور برنامج تحديث وتطوير قطاع الكهرباء:

1. على المدى القصير

أولاً: في مسألة المحروقات: يجب مراعاة الاهتمام الكافي بمفهوم الأمن الطاقوي (Security of supply) وقد أصبح خيار تأمين المحروقات قبل الشروع بتنفيذ مشاريع زيادة القدرة الإنتاجية أمراً ملحاً واستراتيجياً.

لذلك، فإنه ينبغي الإبقاء على التنوع في مصادر الطاقة وتأمين سلّة من المحروقات تضمّ إلى الغاز الطبيعي كل من الفيول أويل والغاز المُسال وإمكانية استعمال الفحم الحجري.

كما يجب العمل على الإسراع في استيراد الغاز الطبيعي من مصر لمعمل دير عمار الحالي وأي معمل قد يتم إنشاؤه في محيطه والذي من الممكن إيصال الغاز الطبيعي إليه.

ثانياً: زيادة القدرة الإنتاجية وذلك عبر إعادة تأهيل معملَي الذوق والجية وتأمين قدرات إضافية من خلال رفع وثوقية وكفاءة الوحدات العاملة في المعامل والعمل على إنشاء معامل جديدة تغطّي العجز الحاصل المقدر بحوالي 1500 ميغاوات حتى العام 2015. مع إشراك القطاع الخاص لتأمين مستويات تشغيل وفعالية عالية.

ثالثاً: استكمال الربط الكهربائي مع دول الربط السباعي والعمل على وضع محطة كسارة موضع التنفيذ وذلك بعد توقيع عقد استجرار الطاقة من جمهورية مصر العربية كما العمل على استكمال شبكة النقل KV 220. ويجب الإسراع في إنجاز المركز الوطني للتحكم بالطاقة الكهربائية.

رابعاً: إعداد مشروع قانون لإضافة بعض التعديلات الضرورية على القانون 462، والتي ترمي الى هيكلة القطاع وتشركته والاتجاه نحو الخصخصة، وإعداد المراسيم اللازمة لتطبيق أحكامه.

خامساً: استقطاب القطاع الخاص: ان استقطاب القطاع الخاص يحتاج الى خلق مناخ استثماري مناسب، مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي تواجه المستثمر وإيجاد مناخات ملائمة لتفاديها أو التقليل من تأثيرها.

سادساً: الإسراع في تشكيل الهيئة الناظمة لقطاع الكهرباء وإعادة هيكلة قطاع الكهرباء من خلال تشركة مؤسسة كهرباء لبنان أي تحويلها إلى شركات مغفلة للإنتاج والنقل والتوزيع خاضعة لأحكام قانون التجارة تطبيقاً للقانون 462 على أن تكون الخطوات في اتجاه الخصخصة مسبوقة بدراسة دقيقة لتحديد القواعد التي ينبغي التقيّد بها عند المباشرة بإجراءات عمليات الخصخصة.

سابعاً: ترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية وذلك عبر نشر الثقافة والوعي لجهة نشر استخدام السخانات الشمسية والمصابيح الموفرة والنظر في إعفاء البضائع والسلع التي تُستخدم في ترشيد استهلاك الطاقة.

2. على المدى المتوسط

أولاً: زيادة القدرة الإنتاجية عبر إنشاء معامل إنتاج جديدة تعمل على الوقود الأقل كلفة. والأقل ضرراً على البيئة بالإضافة إلى استعمال تقنيات توليد منخفضة التكاليف من حيث الصيانة والتشغيل.

ثانياً: تأمين المصدقية المالية لقطاع الكهرباء وتخفيض العبء المالي الناتج عن خسائر التوزيع حيث أن خسائر كهرباء لبنان تقارب 40% وهي حصيلة خسائر الجباية والخسائر التقنية والغير تقنية.

ثالثاً: النظر في إمكانية إنشاء محطة لتحويل الغاز الطبيعي المُسال لتزويد معمل الزهراني بالغاز الطبيعي كما تأمين مادة الغاز الطبيعي للصناعات ذات الاستخدام الكثيف للطاقة.

ثالثاً

تطوير عقد اجتماعي جديد من خلال
تأمين الحماية الاجتماعية العادلة
والمستدامة والمتوازنة والحد من الفقر

إن الحد من الفقر وتعزيز المساواة الاجتماعية يشكّلان جوهر برنامج العمل الاقتصادي والاجتماعي لتيار المستقبل. إن مبدأنا الأساسي هو أنه لا يمكن تحقيق نمو اقتصادي مستدام إلا إذا تحسنت ظروف اللبناني المعيشية وإذا تعزّز التماسك الاجتماعي. وتحسين ظروف المواطن المعيشية بحيث تكون حياته أفضل، لا يقتصر فقط على خلق فرص العمل، بل يجب ان يترافق مع تأمين الحماية الاجتماعية الفعالة التي تُعزز المساواة والعدالة الاجتماعية، وتحمي الفقراء والفئات الأكثر عوزاً.

وبالنسبة إلى التنمية الاجتماعية، فإن هناك إجماعاً حياً ما يُشكّل التحديات الرئيسية التي تواجهنا، مما يسهل التوصل إلى سلسلة من السياسات الهادفة إلى تأمين الاحتياجات الاجتماعية.

إن التمهيد لأي سياسة اجتماعية يتطلب صياغة إستراتيجية من خلال مقارنة تنوخي مشاركة كل المعنيين، إضافة إلى ترجمة هذه السياسة إلى خطة عمل محدّدة زمنياً مع أهداف واضحة وآلية تقييم دقيقة.

لقد حاولت الحكومات المتعاقبة تلبية الحاجات الاجتماعية المختلفة، ويظهر هذا الالتزام من خلال الإنفاق الكبير على القطاعات الاجتماعية ومن ضمنها التربية والصحة، ما ساهم في إرساء الأسس لتأمين الخدمات الاجتماعية ولإيجاد البنية التحتية الضرورية، وهنا لا بد من الاعتماد على التجارب السابقة بغية تأمين الاستمرارية في العمل.

نحن نؤمن بأن حجر الزاوية لأي إستراتيجية اجتماعية يجب أن يكون قطاعي التعليم والصحة من أجل بناء رأسمال بشري يُرسي الأسس لمستقبل أكثر ازدهاراً للبنانيين. إن هدفنا يكمن في تحسين النوعية وفعالية الكلفة والتغطية في توفير هذه الخدمات بغية تعزيز المساواة الاجتماعية والعدالة اللذين يُشكّلان أساس التماسك والاستقرار الاجتماعي.

وحتى تُؤتي الإصلاحات التربوية والصحية ثمارها، لا بد من العمل على الحد من الفقر وتأمين الحماية الاجتماعية والتنمية المنطقية المتوازنة لتأمين خدمات عامة عادلة وحماية المعوزين خلال هذه الفترة. وفي كل الأحوال، يجب بعد تنفيذ هذه الإصلاحات، الإبقاء على شبكة أمان لمساعدة الفئات الأكثر عوزاً.

انطلاقاً من هنا، سنعمل على تطوير قطاعي التربية والصحة لكي تتمتع كل المناطق اللبنانية في المدى البعيد بتربية حديثة وتنافسية على الصعيد الدولي وخدمات صحية متاحة وفعالة. وفي الوقت نفسه، سنعمل على الحد من الفقر ومعالجة التباينات بين المناطق وتعزيز التنمية الريفية. ولهذا الغرض، سنتركز جهودنا وفقاً للمحاور التالية:

يواجه القطاع الصحي في لبنان تحديات عدة، تراكمت على مدى السنين، وأدت الى بروز نظام عناية صحي مشتت وغير منظم، لا يغطي كافة شرائح المجتمع. وينتج عنه إفراط في الإنفاق دون أن يثمر النتائج المرجوة منه.

ان نسبة الانفاق العام في قطاع الصحة مرتفعة جداً وهي اضعاف ما ينفق في الدول المتقدمة. الا ان التحديات التي تواجه القطاع لا تتعلق بمدى الانفاق بل بكيفية الانفاق، إذ أن نوعية الخدمة الصحية لا تتوافق مع ما يتم انفاقه.

إن نقاط العجز الرئيسية في نظام العناية الصحية الحالي هي:

- غياب سياسة وإستراتيجية واضحة للعناية الصحية والاستشفاء.
- سيطرة شبه شاملة للقطاع الخاص في تمويل وتوفير العناية الصحية.

1. تطوير نظام التقديمات الصحية

- انفاق فردي مرتفع على الطبابة والاستشفاء، إذ أن الاسر التي لا تستفيد من تغطية صحية تتعرض لمخاطر مالية من جراء المرض.
- ينفق القطاع العام على العناية الصحية الاولية أقل بكثير مما ينفقه على الاستشفاء.
- غياب جمع معلومات منتظمة عن قطاع الصحة وعدم توافر هذه المعلومات للمعنيين.

إن أي مجهود لتطوير نظام التقديمات الصحية الحالي يجب أن يهدف إلى:

1. التضامن بين المواطنين في المجال الصحي.
2. تأمين تقديمات صحية أساسية لكل المواطنين.
3. تأمين تمويل مناسب بين القطاعين العام والخاص لتوفير العناية الصحية.
4. تطوير الصحة العامة والطب الوقائي والعناية الصحية الأولية.
5. توفير نظام معلومات صحية وتحليلها وتوزيعها.
6. تطوير موارد بشرية لقطاع الصحة.

من هنا، سنعمل في تيار المستقبل وفقاً للمحاور التالية:

1. وضع إستراتيجية صحية شاملة

إن إعادة تنظيم القطاع يتطلب وضع استراتيجية صحية. تنفذ على مراحل. وتعيد النظر بصلاحيات هيئات القطاع العام المعنية بالصحة واجراءات عملها. بحيث تشمل:

- إعادة النظر بدور وزارة الصحة العامة كمنظم للعناية الصحية في لبنان وراعي لهذا النظام.
- إنشاء سلطة وطنية للدواء تتولى كافة المسائل المتعلقة بالأدوية.
- إنشاء وكالة وطنية تتولى تحديد طبيعة ونوع الخدمات التي يمكن ان تقدمها المستشفيات ومراقبة جودة هذه الخدمات.
- إعادة تنظيم المجلس الأعلى للصحة وإعادة النظر بصلاحياته وتفعيل عمله لجهة وضع السياسة الصحية.
- إنشاء وكالة وطنية جديدة للاعتماد والجودة تكون مسؤولة عن اعطاء التراخيص لمنشآت العناية الصحية.
- إنشاء وكالة تقييم تكنولوجي للعناية الصحية مهمتها البحث وجمع وتحليل وتقديم كل المعلومات الضرورية حول تكنولوجيا العناية الصحية.

2. توحيد الصناديق الضامنة

يعاني لبنان من تعدد الصناديق التي تقدم خدمات صحية (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ووزارة الصحة وتعاونية موظفي الدولة والتقديمات التي توفرها القوى الامنية بالاضافة لصناديق مختلفة تابعة لهيئات حكومية وغير حكومية). ان عمل هذه الصناديق متداخل وان الاجراءات

المتبعة لدى كل منها مختلفة. كما ان التقديمات التي توفرها هذه الصناديق تختلف بين صندوق وآخر وهي لا تغطي كافة شرائح المجتمع اللبناني.

لذلك، نرى في تيار المستقبل ضرورة توحيد كافة الصناديق التي توفر تقديمات صحية في صندوق موحد، بحيث يتم تفادي الازدواجية والتداخل بين مختلف الصناديق. ويتم تأمين الخدمات الصحية لكافة شرائح المجتمع اللبناني، بما فيها الشرائح الأكثر عوزاً، التي لا تستفيد حالياً من أية تقديمات، أو العاطلين عن العمل وكذلك العمال المستقلين.

3. المستشفيات الحكومية

انشئ في لبنان العديد من المستشفيات الحكومية خلال العقود الماضية، وهي موزعة على مختلف المحافظات والاقضية. كما تم انشاء مراكز للرعاية الاجتماعية. تتمتع هذه المستشفيات، اعتباراً من العام 1995، بالاستقلال المالي والاداري. الا ان هذه المستشفيات ما زالت تعاني من مشاكل مادية ونقصاً في جهازيها الطبي والاداري.

اننا في تيار المستقبل نرى انه يجب الحفاظ على هذا الاستثمار العام والقيم جداً والعمل على تفعيل عمل هذه المستشفيات عبر استكمال تزويدها، عند الاقتضاء، بالتجهيزات والادوات الحديثة وتأمين جهاز طبي واداري كفوء وذات مستوى علمي عال. كما ان وضع سياسة استشفائية عامة يتطلب انشاء هيئة وطنية تشرف على هذه المستشفيات وتسهر على تأمين افضل الخدمات للمواطنين وتتولى بالاضافة الى ما تقدم الاهتمام بتزويد هذه المستشفيات، عند الحاجة، بالمعدات اللازمة والاساسية لعملها وبالادوية والمستلزمات الطبية.

4. الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

يطال نشاط الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي جزءاً كبيراً من مواطنينا ويلعب دوراً أساسياً في تأمين الاستقرار الاجتماعي. الا انه لا يجوز ان نكتفي اليوم بالتأكيد على أهمية هذه المؤسسة ودورها. بل علينا اتخاذ خطوات عملية لتأمين استمرارية عملها وتحسين نوعية الخدمات التي تقدمها. لذلك، نرى في تيار المستقبل ان مسألة إصلاح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مسألة فائقة الأهمية لا تحتمل التأجيل.

ونحن ندعم اقرار قانون يهدف الى تصحيح الخلل الحالي في الصندوق. كما سنعمل على:

- زيادة استقلالية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عن السلطة التنفيذية وعلى ان يترافق ذلك مع مساءلة القيمين عليه عن ادارتهم لهذه المؤسسة وعن استثمار اموالها.
- الزام القيمين على الصندوق على وضع سياسات تؤمن ديمومة هذه المؤسسة واستمرارية العمل في كل فرع من فروعها وإدارة الاحتياطي من الاموال بشكل يضمن الحصول على أعلى مردود منها.
- إقرار قانون انشاء نظام التقاعد والحماية الاجتماعية. يتمتع بالاستقلال الاداري والمالي. بهدف ادخال مبدأ المعاش التقاعدي الذي يؤمن مدخول مناسب للمسنين وتعديل. تبعا لذلك، برنامج تعويضات نهاية الخدمة الذي يديره الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

ان اعادة النظر بدور وبمهام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يجب ان يكون مكملاً ومتمماً لانشاء الصندوق الموحد للتقديرات الصحية. بحيث تنحصر مهام الصندوق بالتقديرات التالية: فرع التعويضات العائلية و فرع الأمومة والمعاش التقاعدي.

ان الحق بالتعليم هو من حقوق الانسان الاساسية التي يعود لكل دولة تنظيمه وتأمينه لمواطنيها.

ا. تطوير قطاع التربية والتعليم

إلا أن تأمين الحق بالتعليم لا يكون مجدي الا اذا تم توفير التربية بنوعية جيدة وبمستوى متقدم وذلك ضمن اطار سياسة تربوية شاملة تنفذ في مباني مدرسية مجهزة بتجهيزات كاملة وتتولاها هيئة تعليمية كفوءة.

اننا في تيار المستقبل نضع التربية والتعليم في سلم أولوياتنا الوطنية. لان الاهتمام بهذا القطاع يجب ان يشكل اولوية لاي عمل وطني. وهو المدمك الاساسي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ونحن نعتبر ان تطوير التعليم. في كافة مراحلها يشكل استثمارا في الموارد البشرية لأننا نرى في مواطنينا ثروة الوطن الحقيقية التي أتاحت للبنان أن يحتل الموقع الذي يستحقه على الخريطة العالمية. من هنا. لا بد من الاستثمار في هذه الثروة لتطويرها وتحديثها بما يتماشى ومتطلبات العصر الحديث. بحيث نعزز ميزتنا التفاضلية في هذا المجال. وهذا يتطلب العمل المستمر على تطوير وتحديث برامجنا التعليمية مع ما يتطلب ذلك من تطوير للبنية التحتية الداعمة للقطاع. وهذا أمر أساسي ومكمل لنجاح أي برنامج عمل اقتصادي- اجتماعي يهدف الى تحفيز النمو وتفعيل دور لبنان وقطاعاته الانتاجية سواء في المنطقة أم على الساحة العالمية.

إضافة الى ذلك، إن تطوير التعليم أساسي لتأمين العدالة والمساواة بين مختلف شرائح المجتمع. وعلينا العمل لسد الفجوة في مستوى التعليم بين المدارس الرسمية والخاصة. لتأمين فرص متساوية لجميع تلامذة لبنان.

ونحن نرى ان تطوير قطاع التربية والتعليم يجب ان ينصب على تحقيق الاهداف الاساسية التالية:

1. ضمان نفاذ عادل إلى الخدمات التربوية لكل التلامذة. وذلك من خلال:

- العمل على وضع موضع التنفيذ فعلياً قانون التعليم الإلزامي في المرحلة الابتدائية، وعلى ان يتم تباعاً تطبيق هذا المبدأ ليشمل مرحلة التعليم المتوسط.

- وضع برنامج للحد من التسرب المدرسي. من خلال آليات محددة لدعم التلامذة ذات الاحتياجات الخاصة على الصعد المادية والجسدية والنفسية.

- تأمين دخول الاطفال إلى مرحلة الحضانة في المدارس الرسمية في المناطق الفقيرة والريفية.

2. ضمان تعليم أساسي ذو مستوى عالمي ونوعية أفضل للجميع. وذلك من خلال:

- إجراء مراجعة شاملة لمناهج التعليم المعتمدة حالياً وتقييمها بهدف تعزيزها وتطويرها لتواكب التقدم وتؤمن ارقى مستوى تربية.

- اعادة النظر بتقنيات التعليم واللجوء الى الادوات التقنية الحديثة لنشر المعرفة.

• إنشاء برامج لنشر تكنولوجيا المعلومات في كافة المدارس الرسمية.

• تقديم خدمات للإرشاد التربوي والتوجيه المهني تنطلق من قدرات التلامذة واحتياجاتهم إضافة إلى احتياجات سوق العمل.

• تحديث مناهج تدريس التعليم المهني والتقني وتطوير برامج للتوجيه والإرشاد الأكاديمي.

3. تعزيز فعالية ومستوى كفاءة الجسم التعليمي. وذلك من خلال:

• بناء قدرات وكفاءة الجسم التعليمي عبر تطبيق برنامج تطوير مهني وتدريب متواصل للأساتذة.

• تعزيز فعالية الجسم التعليمي وفقاً لاحتياجات التوزيع السكاني والمناطق.

• تأمين اساتذة ذات كفاءة عالية في كافة المدارس الرسمية بشكل متوازن بهدف الغاء التفاوت في مستوى التعليم بين مدرسة واخرى او منطقة واخرى.

4. تطوير التعليم الجامعي الرسمي. وذلك من خلال:

• تطوير الجامعة اللبنانية عبر وضع قانون حديث ملائم لها. يؤمن التعريف بمهامها وموقعها من نظام التعليم ودورها في المجتمع.

• تنوع التعليم العالي وتكييف المناهج مع التوجهات العالمية. بما فيها تكنولوجيا المعلومات. بحيث يستطيع خريجو الجامعة المنافسة في سوق العمل.

١١١. الحد من الفقر والتهميش الاقتصادي والاجتماعي

وضعنا في تيار المستقبل برنامج عمل يهدف الى الحد من الفقر وتحسين الازواضع المعيشية للطبقات الاكثر عوزاً وامدادها بشبكات الامان الاجتماعية الفعّالة. يرتكز هذا البرنامج على المحاور التالية:

- إجراء دراسة لتقييم مستوى الفقر في لبنان بُغية جمع معلومات دقيقة عن حدّة ومدى تركيز الفقر ومراقبة مستوى التقدم في الجهود الوطنية للحدّ من الفقر وفقاً لاهداف الالفية للتنمية.
- صياغة إستراتيجية شاملة في المجال الاجتماعي وترجمة هذه الإستراتيجية إلى خطة عمل وفقاً لجدول زمني محدد.
- تصميم برامج شبكات أمان اجتماعية جديدة للأشخاص الذين هم بحاجة الى رعاية خاصة (المسنون والمعوقون والأطفال والشباب المنحرف والأسر التي تديرها النساء) وتفعيل الشبكات القائمة حالياً من خلال تبني آليات استهداف علمية.
- إدخال برامج مساعدات مالية، يتم تحديدها بعناية، لمساعدة الشرائح الأكثر فقراً وتزويدهم بمدخول مؤقت.
- تطوير مؤسسات مالية للقروض الصغيرة لتشجيع المبادرات في المناطق الريفية.

- التخفيف من التضارب في توفير الخدمات وازدواجيتها بين برامج وزارة الشؤون الاجتماعية وبرامج وزارتي الصحة والتربية.
- ترشيد الاسس لمساهمات الحكومة في المنظمات غير الحكومية بهدف تعزيز نوعية الخدمات الاجتماعية وضمان استخدام الأموال بفعالية.
- إعادة هيكلة مراكز التنمية الاجتماعية في المناطق لتعزيز دورها في تشجيع التنمية المحلية وتعزيز الشراكة بين هذه المراكز والبلديات والمجتمع المدني.
- توفير حوافز للاستثمار وتسهيل إنشاء "مناطق تنمية خاصة" في المناطق النائية من أجل تحفيز النشاط الاقتصادي لخلق فرص عمل.
- وضع اطار للتنسيق بين الصناديق التنموية المختلفة بهدف تنسيق العمل وتفادي الازدواجية في المشاريع وتوجيهها نحو الطبقات الأكثر عوزاً.
- إدخال إصلاحات مؤسسية بُغية تعزيز دور وزارة الشؤون الاجتماعية وبناء قدراتها لتوفير خدمات أكثر فعالية وأشمل في المجال الاجتماعي.

١٧. معالجة التباينات بين المناطق وتعزيز التنمية الريفية

نحن في تيار المستقبل نولي أهمية كبيرة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في كافة المناطق اللبنانية. ومما لا شك فيه أن العديد من المناطق في لبنان، لا سيما المناطق النائية والريفية، لا تزال تفتقر الى مستلزمات النمو الاقتصادي والاجتماعي وفرص العمل التي تساعد على الحد من الهجرة الى المدن وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

وانطلاقاً من إيماننا بأهمية تشجيع الإنماء وتفعيل الحركة الاقتصادية في كافة المناطق اللبنانية، سنعمل وفقاً للأولويات التالية:

- تصميم وتنفيذ خطة شاملة ومتوازنة لانماء المناطق كافة، لاسيما الأكثر حرماناً، وتشجيع اندماجها بفعالية في الاقتصاد الوطني.
- تشجيع وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في المناطق الأقل نمواً.
- تصميم وإطلاق مشاريع تنمية محلية متكاملة من خلال مشاركة كافة الجهات المحلية المعنية في عملية تحديد الأولويات والاحتياجات.
- وضع برامج تدخل سريع في المناطق الأكثر حرماناً وتنفيذ هذه البرامج.
- إطلاق حملة وطنية لمحو الأمية للقضاء على جزر الأمية في المناطق الأكثر فقراً.
- ضمان النفاذ العادل إلى تكنولوجيا المعلومات في كل المناطق بهدف استخدامها، على المدى المتوسط، بشكل شامل.

رابعاً

المحافظة على ثروة لبنان البيئية

شهد لبنان خلال الأعوام الثلاثين الأخيرة نتائج خطيرة على البيئة في مجالات متعددة. فازدادت المخالفات والتعديات على الموارد خلال فترات ضعف السلطة. من قضم الشواطئ إلى انتشار المقالع والكسارات بتدابير مؤقتة لا تخضع لأي تنظيم مستقر. وحرائق الغابات السنوية التي قضت على جزء كبير من الثروة الحرجية. وتلوث البحر من مياه الصرف غير المعالجة وفضلات المصانع. وتدهور نوعية الهواء والمياه والتمدد العمراني العشوائي في غياب قانون حديث لاستعمال الأراضي. وكان للاعتداءات الاسرائيلية المتكررة أثر بالغ في تدمير البيئة. من ضرب البنى التحتية. وحرق الأراضي الزراعية. وتلويث البحر والشواطئ.

تتسبب وسائل النقل وقطاع توليد الكهرباء بالجزء الأكبر من تلوث الهواء في لبنان ويخسر لبنان نحو 200 مليون دولار كل سنة أضراراً صحية ناجمة عن تلوث الهواء. وفي حين يعاني اللبنانيون نقصاً في كمية المياه المتوفرة للاستعمال وتدهوراً في نوعيتها. بسبب سوء ادارة الموارد المائية. يتم هدر أكثر من نصف الـ2600 مليون متر مكعب من المياه السطحية والجوفية التي يمكن استغلالها. ناهيك عن تلويث المياه العذبة بمجري المياه المبتذلة. وآبار التصريف التي تحفرها البيوت والمؤسسات والمستشفيات فتختلط مياه المجاري بمياه الشرب. رغم الكلام عن برامج التشجير والمحميات. فقد انخفضت الغابات الى نحو 7 في المئة من مساحة لبنان. بسبب الابنية العشوائية والحرائق وقطع الغابات والمقالع. بعدما كانت قبل 25 سنة تغطي 20 في المئة منه. وقد قضت الحرائق عامي 2007 و2008 على أكثر من خمسة ملايين شجرة. أي أكثر من خمسة أضعاف مما تم تحريجه خلال السنوات العشرين الماضية. و من أهم المعضلات التي تهدد سلامة البيئة ولا تلقى اهتماماً جدياً حتى اليوم مسألة تحديد استعمال الأراضي (Zoning). حيث أن نحو 90 في المئة من الأراضي لا تزال غير مصنفة. وتحتل المشاريع الصناعية والسياحية والتجارية الخاصة 56 كيلومتراً من الشاطئ اللبناني. أي 23 في المئة منه. وتملاً النفايات معظم

الجزء المتبقي. حيث يصل الى البحر يومياً نحو ألف طن منها عبر مكبات الشواطئ أو الأنهار والسواقي. ويصب في البحر كل يوم نصف مليون متر مكعب من المياه المبتذلة. بعدما تأخر إنهاء مشاريع محطات المعالجة بسبب خلافات سابقة على الاستملاكات.

انطلاقاً من وعينا لأهمية حماية البيئة في لبنان وتأمين استدامتها. أمانة للأجيال القادمة. وضعنا في تيار المستقبل برنامج عمل يرتكز على المحاور التالية:

1. الهواء

- إنشاء محطات ثابتة لقياس نوعية الهواء باستمرار. خاصة في المناطق الأشد تعرضاً لتلوث الناتج عن الصناعة أو السير. ووضع نتائج المعلومات المجمعة في قاعدة معلومات.
- وضع معايير حديثة لتحديد مستوى الانبعاثات الغازية المسموحة من السيارات والآليات والمصانع. ووضع آلية لتطبيقها.
- تحديث وسائل النقل العام وتشجيع استخدامها. لتوفير استهلاك الطاقة المتزايدة من استعمالات النقل الفردي. ودراس جدوى استخدام وسائل النقل البحري للانتقال في ما بين المدن الساحلية. وإنشاء خط ساحلي للسكك الحديدية تتصل به شبكة ربط بالمراكز الداخلية الرئيسية.
- تشجيع السيارات المقتصدة والأقل انبعاثاً. ووضع نظام حوافز مالية لتشجيع استخدام السيارات الهجينة (Hybrid). التي تعمل على الوقود والكهرباء معاً.

2. الطاقة

- إصدار أطلس للرياح والشمس في اطار دراسة جدوى تحدد المناطق القابلة لتطبيق هذه التكنولوجيات.
- وضع قوانين لتنظيم وتشجيع الاستثمارات في مجالات الطاقة المتجددة، خاصة من الشمس والرياح و الماء و البيوغان. وبيعها إلى شركات التوزيع من خلال وصلها إلى الشبكة العامة.
- تشريع المركز اللبناني لترشيد استهلاك الطاقة، وإعطاءه دعم حكومي فعال.
- تحفيز استيراد واستعمال الأجهزة والادوات الكهربائية ذات الكفاءة العالية في استهلاك الطاقة، ووضع آلية لذلك.
- تطوير برنامج دعم مالي لتشجيع استخدام الطاقة الشمسية لتسخين المياه في الأماكن العامة والخاصة، ودعم الصناعات المحلية في هذا المجال، على أن تحول 50 في المئة من البيوت الى تسخين المياه من الشمس خلال عشر سنوات.

3. الماء

- إجراء دراسة تفصيلية لمصادر المياه وامكانات تنميتها.
- اىصال المياه النظيفة الى جميع الناس كحق أساسي.
- ترشيد استخدام المياه في الأماكن العامة والخاصة، عن طريق حملات توعية وإرشاد، وتشجيع استعمال الأدوات الصحية التي تستهلك كميات

أقل من الماء عن طريق خفض الضرائب عليها.

- وقف الهدر في شبكات المياه ومنع مصادر التلوث عنها. عن طريق تجديدها وتحديثها وصيانتها.

- تكرير مياه الصرف الصحي باستخدام تقنيات ملائمة صديقة للبيئة. على مستوى القرية والمنزل. وليس من خلال محطات مركزية فقط. واستخدام مياه الصرف المكررة في ري حدائق المدن والقرى.

- انشاء سدود وبرك جبلية.

4. الزراعة والغابات و التنوع البيولوجي

- اقرار اقتراح القانون للمحافظة على المساحات الخضراء المحترقة وعدم تغيير وجهة استعمالها.

- تشجيع الزراعة المستدامة و منها العضوية وتدريب المزارعين على ممارستها. ودعم تسويق منتجاتها وتصنيعها. وتسويقها و تصديرها لدعم الاقتصاد المحلي.

- إقامة نظام متكامل لإدارة وتنمية الغابات والأحراج و التنوع البيولوجي وحمايتها من الحرائق و التدهور. ضمن إدارة مركزية تدعمها هيئات بلدية مختصة. إضافة الى المجتمع الأهلي.

- تحريج مئة ألف هكتار من الغابات خلال عشر سنوات. تحت إدارة البلديات وبمشاركة قوى الجيش والقطاع الأهلي. خاصة طلاب المدارس.

- تحريج مواقع المقالع خلال خمس سنوات بمشاركة الجهات التي

استثمرتها. وتسريع اصدار قوانين ثابتة لتنظيم مواقع وأساليب عمل المقالع والكسارات. خاصة في سلسلة الجبال الشرقية الخالية من الغابات والأحراج، والعمل على فرض تطبيقها مع عقوبات رادعة.

5. تنظيم المدن والشواطئ

- انشاء مركز لدعم الادارة المستدامة و المتكاملة للاراضي.
- وقف البناء فوراً على الشواطئ وفي المناطق غير المصنفة. الى حين صدور المخطط التوجيهي المفصل. وتخصيص 80 في المئة من الشواطئ للاستعمال العام دون استثناء.
- إلزام جميع المنشآت الخاصة القائمة على الشاطئ. سياحية أم صناعية أم تجارية. باستعمال التقنيات الانظف و معالجة نفاياتها الصلبة والسائلة.
- العمل على اعادة الأملاك العمومية البحرية الى الاستعمال العام خلال فترة محددة. بحيث تفتح أبوابها خلال مدة انتقالية للجماهير. وهدم الانشاءات المخالفة التي تشوه الشاطئ.
- تحويل الأراضي الشاغرة في المدن الى مساحات خضراء وحدائق.

6. النفايات

- وضع خطة وطنية للنفايات. تعتمد أساليب المعالجة المتكاملة وتحدد حلولا ملائمة لكل منطقة. تخفف كمية النفايات من المصدر. وتشجع اعادة الاستخدام واعادة التصنيع. وذلك عن طريق تدابير ضريبية وتحفيزية مناسبة. وتهدف هذه الخطة الى تخفيف حجم النفايات المنزلية 30 في

المئة خلال خمس سنوات ورفع نسبة التدوير من 8 إلى 20 في المئة من المجموع.

• وضع نظام متكامل لاسترجاع العبوات الزجاجية والعبوات البلاستيكية المستخدمة لتعبئة المشروبات الغازية والمياه، بغية إعادة استعمالها وتدويرها، وتحميل شركات التوزيع مسؤولية استرجاعها.

• وضع معايير للحد من التلوث الصناعي والنفايات الصناعية، ومعالجتها بطرق سليمة بيئياً. ووضع معايير لتقارير بيئية سنوية تصدرها كل مؤسسة صناعية عن أدائها.

• تطوير شروط لمعالجة نفايات مثل إطارات السيارات والزيوت المستعملة والبطاريات، تفرض رسوماً لإعادة تصنيع بعض أجزائها والتخلص من بقاياها غير النافعة بطريقة سليمة.

7. التوعية والتنظيف البيئي

• استحداث برامج تربية تقنية و أكاديمية للاختصاصات "البيئية".

• تعزيز برامج التربية البيئية في المدارس، واقامة دورات مكثفة لتدريب المعلمين على علوم البيئة ونشاطاتها، وتعميم نوادي البيئة المدرسية.

• فرض تخصيص أوقات ومساحات محدّدة في محطات التلفزيون والاذاعة والصحافة المطبوعة للتوعية البيئية.

• اطلاق خطة للاعلام البيئي تركز على مجموعة مواضيع بيئية مختارة وتهدف الى احداث تغيير سلوكي إيجابي في مواقف الناس منها.

خامساً

المحافظة على الاستقرار الماكرو
اقتصادي كشرط أساسي لتحقيق نمو
مستدام واستقرار اجتماعي وسياسي

إن الاستقرار الماكرو اقتصادي كان عامل ثقة أساسي في السنوات الصعبة الماضية. ونحن في تيار المستقبل نؤمن بأهمية المحافظة على هذا الاستقرار كشرط أساسي لتحقيق نمو مستدام وتأمين الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

والمحافظة على الاستقرار الماكرو اقتصادي تتطلب وضع برنامج عمل متكامل يهدف الى معالجة مشكلة الدين العام في لبنان وتحقيق تخفيض تدريجي في معدلاته. بشكل يسمح بتحرير موارد اضافية يمكن استثمارها في المشاريع الاجتماعية والتنموية الملحة والاساسية. وهذا الامر من شأنه أيضاً تحرير موارد إضافية للقطاع الخاص بحيث يتم توظيفها في مشاريع اقتصادية منتجة.

وجميعنا يعلم أن المشكلة المالية الأساسية التي نواجهها اليوم تكمن في العجز الكبير في خزانة الدولة. وجميعنا يعلم أن بندي خدمة الدين والرواتب والاجور يستحوزان على الجزء الأكبر من الموازنة. وحيث أنه لا يمكن تخفيض الرواتب والاجور. تركزت جهود الرئيس الشهيد رفيق الحريري وفريقه الاقتصادي في السابق على معالجة خدمة الدين. بهدف خفضها. الامر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تقليص عجز الموازنة واحداث تغيير جذري في هيكلية الدين العام والحد من تناميها. بل خفضه أيضاً. وبالتالي المساهمة في كسر الحلقة المفرغة التي تتخبط بها المالية العامة في لبنان. وهذا كان أحد الاهداف الأساسية للإصلاحات التي التزمت فيها الحكومة اللبنانية في مؤتمر باريس 2. غير أن الصدام السياسي في حينه لم يسمح بتنفيذ كامل الإصلاحات. لا سيما الأساسية منها. وأهدر فرصة نجاح باريس 2 بالكامل.

والصدام السياسي أيضاً قطع لاحقاً الطريق على تنفيذ الإصلاح المالي والاقتصادي لباريس 3، والتي كان من شأنه أيضاً، في حال نجاح تنفيذه، المساعدة على معالجة مشكلة المالية العامة.

وبالرغم من ذلك، وبالرغم من الظروف الصعبة جداً التي مرت علينا في السنوات الأربع الماضية، استطاع لبنان المحافظة على الاستقرار الماكرواقتصادي الذي كان عامل ثقة أساسي ساهم في التخفيف من حدة تداعيات المشاحنات السياسية على الاقتصاد الوطني. بل أكثر من ذلك استطاع لبنان تحقيق فائض أولي، ولو ضئيل، في المالية العامة، كما استطاع مؤخراً تحقيق انخفاض في معدلات الدين العام الى الناتج المحلي. وهذا عامل مشجع إذ يؤكد أنه في حال تضافرت الجهود وتم اتخاذ الخطوات السليمة، بإمكاننا تحسين وضع المالية العامة، وهذا أمر ليس مستحيلاً.

ونحن نؤكد أننا سنعمل على الحفاظ على الاستقرار الماكرواقتصادي، من خلال برنامج عمل يهدف الى تحسين وضع المالية العامة عبر خفض العجز في الخزينة وخفض معدلات الدين العام.

نحن ندرك تمام الإدراك أن حجم الدين العام وكلفة خدمته العالية يشكلان تحدياً مالياً كبيراً للبنان وعبأً كبيراً على الاقتصاد اللبناني، غير أننا قادرون على مواجهته إذا تضافرت الجهود واتخذت الخطوات والإجراءات اللازمة ضمن برنامج عمل متكامل، يتم تنفيذها بمثابرة واستمرارية، ونود الإشارة إلى أن خفض كلفة خدمة الدين يتطلب:

- وجود سياسة مالية سليمة تعزز الثقة بالاقتصاد الوطني وبالتالي تساهم في خفض معدلات الفائدة.
- العمل على خفض العجز في الموازنة و مستويات الدين العام.
- توسيع قاعدة المستثمرين في سندات الخزينة عند الامكان.

• استكمال الحصول على مساعدات مالية من المجتمع الدولي بكلفة منخفضة وأجال طويلة، غير أن الظروف الحالية التي يتخبط فيها الاقتصاد العالمي والأسواق المالية العالمية تحتم علينا التركيز على جهدنا الداخلي.

لذلك، نحن نؤكد على أهمية اتباع سياسة مالية سليمة، تعزز الثقة بالاقتصاد الوطني، من خلال العمل وفقاً للمحاور التالية:

1. تحفيز النمو، إذ لا يمكن تصور أي حل لمشكلة المديونية وعجز الخزينة خارج إطار تحفيز النمو وزيادة حجم ودناميكية الاقتصاد الوطني. فالعجز وعبء الدين ينكشئان بنمو الاقتصاد ويتناميان بانكماشه. من هنا، أهمية المضي قدماً بتطبيق برامج العمل المذكورة في هذه الورقة والتي تهدف الى تحفيز النمو وزيادة انتاجية الاقتصاد الوطني، وبالتالي خفض معدلات الدين العام.

2. خصخصة المرافق العامة، وهذا الامر سيتم بطريقة مدروسة بحيث يؤدي الى رفع إنتاجيتها وتحسين مستوى الخدمات التي تقدمها للمواطنين. وسيكون لعملية الخصخصة عدة انعكاسات ايجابية على وضع المالية العامة:

- إن الإيرادات المرتقبة من بيع الأصول المادية ستستعمل مباشرة لتخفيض حجم الدين العام، الامر الذي سيؤدي الى تخفيض في كلفة خدمة الدين.
- إلغاء دعم الخزينة لبعض المرافق أو المؤسسات العامة التي تعاني عجزاً في ميزانيتها كمؤسسة كهرباء لبنان، وبالتالي إزالة العبء المالي التي تشكله هذه المرافق على خزينة الدولة.
- ازدياد إيرادات الخزينة من الضرائب المفروضة على المرافق المخصصة بعد أن يؤدي تحريرها وخصخصتها إلى جعلها أكثر ديناميكية وفعالية.

3. ترشيد الإنفاق العام. إن تحفيز النمو وعمليات الخصخصة وتخفيض كلفة خدمة الدين العام لن تؤدي وحدها إلى توازن في حساب الخزينة. مما يحتم العمل أيضاً على تخفيض الإنفاق العام غير المجدي وخفض الهدر. إن موارد الدولة ضئيلة. وبالتالي ستسمح عملية ترشيد الإنفاق بتحرير موارد اضافية يمكن استثمارها في مشاريع مجدية. وفقاً للاولويات الاجتماعية والتنموية الملحة والاساسية.

4. استكمال تطوير وتحديث النظام الضريبي من خلال تفعيل الجباية وتحسين الخدمات للمكلفين وتحديث أساليب العمل في الادارة الضريبية. وتقييم التوازن الحالي للنظام الضريبي والعمل على تطويره بغية زيادة فعاليته وتحسين العدالة الضريبية وارساء المساواة بين جميع المكلفين.

إن أي معالجة فعالة ومستدامة للخلل المالي ولعبء الدين العام يجب أن تستند على المحاور الأربعة أعلاه مجتمعة، دون تجزئة أو استنسابية. عندها فقط سنتمكن من تحقيق تغيير جزري في ديناميكية الدين العام وكسر حلقة الدين المفرغة. وهذا يتطلب جهوداً متواصلة على المدى المتوسط والبعيد. إن أي تأخير أو مماطلة بالعمل على معالجة مشكلة المالية العامة سيزيد من كلفة الاصلاح في المستقبل.



سادساً

تمكين السلطة القضائية مواكبة الدورة الاقتصادية

إن المواطن بحاجة الى محاكم تصون حقوقه الاساسية وقضاء يحميه. إن ازمة ثقة المواطن بادارات الدولة وبمؤسساتها شملت ايضاً القضاء. فالتأخير في البت في النزاعات والمدة الطويلة التي تستغرقها المحاكمة وارتفاع كلفة التقاضي قد تحول دون لجوء المواطن الى المحاكم لانصافه ورفع الظلم عنه. كما ان هذا الواقع يشجع الممولين والمستثمرين على البحث عن اماكن أكثر اماناً. على الصعيد القضائي. لتوظيف اموالهم ويلزم الهيئات الاقتصادية بالتفكير ملياً قبل زيادة استثماراتها لتطوير نشاطها في لبنان.

وانطلاقاً مما تقدم. وضعنا في تيار المستقبل برنامج عمل لتطوير القضاء في لبنان. استكمالاً لمشاريع بوشر بتنفيذها ولاصلاحات اصبحت سارية المفعول. ونجاح البرنامج يتطلب توفر رغبة جديّة لدى الجميع بإرساء السلطة القضائية. ويرتكز البرنامج على المحاور التالية:

1. منح الهيئات القضائية الاستقلالية اللازمة. وهنا نرى ضرورة تعديل القوانين التي ترعى السلطة القضائية. بهدف تمكينها من ممارسة بعض الصلاحيات الادارية والتنظيمية بالاستقلال عن السلطة التنفيذية. وعلى ان يترافق ذلك مع موجب مساءلة هذه السلطة عن اي خلل يصيب المرفق العام القضائي.

2. الموازنة المخصصة لعمل المحاكم. وهنا نرى أن تطوير العمل القضائي يتطلب زيادة المبالغ المخصصة له. بهدف تمويل مشروع مكننة العمل القضائي وتطوير المباني التي تتواجد فيها المحاكم وانشاء. عند الضرورة. مباني جديدة وتجهيز هذه الابنية وصيانتها.

3. تفعيل معهد الدروس القضائية. وهنا نرى ان العمل على تفعيل عمل المحاكم يجب ان يبدأ اعتباراً من اعداد القضاة الذين سوف يتولون الحكم. يجب ان تخضع برامج اعداد القضاة، بشكل دائم ودوري، لاعادة النظر بحيث يزود القاضي المتدرج بكل من المعرفة والخبرة التي تؤهله الفصل في اي نزاع قد يعرض عليه. كذلك، يجب توفير التدريب المستمر للقضاة بعد تعيينهم.

4. تفعيل عمل التفتيش القضائي. وهنا نرى ضرورة إقرار في المجلس النيابي "القواعد الأساسية لآخلاقيات القضاة" التي تلحظ احكاماً ترعى العمل القضائي ومنها استقلالية القاضي ونزاهته وتجرده والتزامه بموجب التحفظ. لتصبح ملزمة قانونياً. كما يقتضي بالاضافة الى ما تقدم تفعيل عمل التفتيش القضائي وتعزيز جهازه البشري بحيث يتمكن من تنفيذ المهام التي من اجلها انشئ.

5. اعادة النظر بالتوزيع الجغرافي للمحاكم. وهنا نرى أنه يجدر البحث في اعادة توزيع المحاكم بحيث تنشأ أو تعزز المحاكم حيث يوجد اكتظاظ سكاني أو حيث يقدم العدد الأكبر من الدعاوى أو تنشئ محاكم جديدة لوضع القضاء على مسافة قريبة من المتقاضين.

6. إعادة النظر ببعض الاجراءات القضائية. تعاني المحاكم اللبنانية من مشكلة، يطلق عليها تسمية "الاختناق القضائي" وتتمثل بأن عدد الدعاوى التي تقدم أمامها يفوق عدد الدعاوى التي تفصل فيها. لذلك، نرى ضرورة استصدار النصوص القانونية اللازمة لتنظيم اجراءات التبليغ بهدف تسريعها. كما أن وضع إجراءات قضائية تتناسب مع قيمة النزاع، بحيث تعتمد إجراءات موجزة متى كانت قيمة النزاع قليلة، من شأنه ان يسرع البت بهذه الدعاوى. كما يمكن، لتخفيض عدد الدعاوى العالقة امام المحاكم، اعتماد وسائل بديلة لحل النزاعات ومنها الوساطة بين الخصوم ويمكن في هذا الاطار تفعيل دور القاضي في التوفيق بين المتقاضين.

7. تخفيض كلفة التقاضي. وهنا نرى أنه يقتضي إعادة النظر بقانون الرسوم القضائية لجهة تخفيض الرسوم النسبية وإلغاء العديد من الرسوم غير المجدية التي نص عليها القانون، والتي تزيد، من جهة أولى، كلفة التقاضي وترهق، من جهة ثانية، عمل المساعدين القضائيين والقضاة عند التدقيق بها.

سابعاً

صون حقوق المواطن الاساسية والحريات
العامة لتمكين الابداع والانتاج

كرس الدستور اللبناني، في مقدمته، ان لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، ملتزم بالاعلان العالمي لحقوق الانسان. وبالتالي، تعتبر الحقوق التي ينص عليها هذا الاعلان العالمي والحريات التي يكرسها من الاركان الاساسية التي تقوم عليها الدولة اللبنانية ونظامها الدستوري. ان موجب احترام الدستور، يضع على عاتق الجميع مهمة تكريس هذه المبادئ في كل خطوة نخطوها نحو بناء الدولة العصرية.

علينا جميعاً ان نؤكد ان الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحياته الأساسية هي مترابطة ومتكاملة.

علينا ان نثبت عدم صحة النظرية التي تعتبر ان لا مكان لثقافة حقوق الانسان في مجتمع عربي.

علينا ان نؤمن التعايش بين ضرورات الحفاظ على النظام العام وتوفير الامن لمجتمعنا من جهة وواجب صون حقوق مواطنينا وحياتهم من جهة ثانية.

علينا ان نحرص على ان نبني سياساتنا على مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بين الجميع دون تمايز أو تفضيل. وان نحرص في المقابل، على الحفاظ على الخصوصيات التي يتمتع بها لبنان.

علينا ان نسهر دوماً على ان تكون نصوصنا القانونية مرآة لنظامنا الديمقراطي.

فازدهار المجتمع وتطور الانسان ورغبته في الانتاج والابداع على كافة المستويات لا يمكن أن يتحقق إلا في ظل دولة تحمي حقوق الانسان وتحترم حرياته العامة.

لذلك، نحن في تيار المستقبل نرى ان صون حق المواطن في العيش في ظل دولة يحكمها القانون، يتطلب الكثير من الجهد ويتطلب بلوغ هذا الهدف التثقيفي وتنقية قوانيننا وانظمتنا من الاحكام التي لا تتوافق مع المبادئ المنصوص عليها في الشريعة العالمية لحقوق الانسان. وسنعمل جاهدين لصون حقوق المواطن الاساسية والحريات العامة، وفق برنامج عمل يرتكز على المحاور التالية:

1. تعميم الثقافة الديمقراطية، من خلال احترام التعددية الفكرية والدينية، والتشدد في تطبيق المبادئ والممارسات الديمقراطية، وضمان حرية الاعلام وان نواجه اي محاولة للنيل منها، وتعميم ثقافة الديمقراطية بحيث يكون الرد على الكلمة بالكلمة والاعتراض على السياسة يكون في السياسة.

2. تفعيل دور المرأة في المجتمع، من خلال العمل على تأمين التوافق بين اللبنانيين بهدف تعديل القوانين التي ما زالت تتضمن شكلاً من أشكال التمييز ضد المرأة والتي تحد من مشاركتها الفعالة على قدم المساواة مع الرجل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

3. انشاء هيئة وطنية لحقوق الانسان، من خلال انشاء هيئة مستقلة ذات طبيعة استشارية تلجأ اليها السلطات الدستورية، لطلب الرأي حول مدى توافق نصوص مقترحة مع المبادئ الاساسية لحقوق الانسان، وعلى ان تتولى هذه الهيئة تنفيذ موجبات الدولة اللبنانية المنصوص عليها في المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الانسان.

4. اعادة النظر في نظام السجون، من خلال صياغة سياسة عقابية حديثة ووضع نظام حديث للسجون بحيث يكون السجن مؤسسة اصلاحية للسجين يتولى ادارته ذوي الاختصاص وعلى ان يترافق ذلك مع تأمين التمويل اللازم لبناء سجون حديثة وتأهيل السجون القائمة بحيث تتوافر فيها المعايير الدولية.

5. العمل على الغاء المحاكم الاستثنائية، من خلال اعادة النظر في القوانين التي ترعى القضاء العسكري بحيث تحصر صلاحيته بالجرائم العسكرية بطبيعتها.

6. تعديل القوانين بحيث تضاف احكام تنشئ نظام قانوني للتعويض عن الأشخاص الذين أوقفوا احتياطياً وأعلنت فيما بعد براءتهم.

ثامناً

الاستثمار في حيوية الشباب

نحن في تيار المستقبل لدينا قناعة راسخة أن الشباب اللبناني، المغترب والمقيم، وعلى اختلاف اختصاصاته وخبراته وطموحاته، يشكل ثروة لبنان الأساسية. وبإمكان الشباب اللبناني أن يلعب دوراً أساسياً في ترسيخ نهج الاعتدال والعيش المشترك والتوعية على الثقافة الديمقراطية وتفعيل ممارستها. كما بإمكانه أن يلعب دوراً فعالاً في صياغة مستقبل لبنان واقتصاده الوطني، إذا ما أُتيحت له الفرصة لذلك.

وستتركز جهودنا على العمل على تفعيل مشاركة الشباب، المغترب والمقيم، في الحياة السياسية وفي عملية صوغ السياسات العامة. كما سنعمل على تطوير المناخ الملائم ليصبح بإمكان الشباب تحقيق طموحاتهم ومشاريعهم وافكارهم على أرض الوطن في حال رغبوا بذلك، وبحيث تصبح الهجرة خياراً لمن يرغب باكتساب خبرات جديدة، ولا تعود ضرورة ملحة لكسب لقمة العيش.

وهنا سيتم التركيز على محاور العمل التالية:

- التواصل الدائم مع الشباب اللبناني، بما فيهم أعضاء المجالس الطلابية في الجامعات الرسمية والخاصة، للاستماع الى همومه وطموحاته ومساعدته على تحرير كامل طاقته الانتاجية والابداعية وتشجيع مبادراته العديدة لما فيه مصلحة لبنان والاقتصاد الوطني.
- تسهيل حصول الشباب على تسهيلات إئتمانية لمساعدتهم على تطوير مبادراتهم وتحقيق مشاريع الاعمال التي يرغبون في تنفيذها داخل لبنان.

• تطوير حوافز خاصة لتشجيع عودة الخيرات الشابة من دول الاغتراب.
وهنا يمكن العمل على أمرين اثنين:

(1) تقديم حوافز خاصة لتشجيع المؤسسات على توظيف الشباب
المقيم في الخارج.

(2) استحداث نظام في المؤسسات والإدارات العامة للاستفادة من خبرات
الشباب المقيم في الخارج لفترة زمنية محددة وغير قابلة للتجديد
وبرواتب تشجيعية لتحفيزهم على العودة الى لبنان وتعزيز شعورهم
بالانتماء والمساهمة في تطوير وطنهم.





إن برنامجنا الاقتصادي والاجتماعي يهدف الى النهوض باقتصادنا الوطني الى مستويات عالية تسمح بتحسين مستوى معيشة اللبنانيين. ونود التأكيد على أن نجاح أي برنامج اقتصادي واجتماعي في تحقيق الاهداف المرجوة منه يرتكز بشكل أساسي على مدى نجاحه في تحديد المشاكل والتحديات التي يتطلع الى معالجتها. بعد وضع سلم أولويات واضح. عندها فقط يمكن طرح حلول واقعية والمباشرة بتنفيذها بفعالية. كما يجب أن تكون الحلول المقترحة متناغمة مع النظرة للاقتصاد اللبناني ولكيفية ادارة الإقتصاد الوطني. وبالتالي يجب أن تكون الاقتراحات والحلول متناغمة ومتجانسة ومكمّلة لبعضها البعض.

إن برنامجنا شامل ومتكامل. ولتحقيق كافة النتائج المرجوة منه. يجب تطبيقه كاملاً. دون تجزئة أو استنساابية. إن المقترحات والحلول الواردة في برنامجنا تهدف الى معالجة المشاكل التي يواجهها الاقتصاد الوطني اليوم. ويقتضي العمل على إعادة النظر فيها دورياً. وربما تعديلها. في حال عدم تطبيقها على المدى القصير والمتوسط وايضاً لتأخذ في الاعتبار التطورات الاقتصادية والاجتماعية المستجدة.

أخيراً، نؤكد مجدداً أن نجاح أي برنامج اقتصادي واجتماعي في تحقيق الاهداف المرجوة منه يتطلب وجود سلطة تنفيذية. موحدة ومتجانسة. وأن يتمتع فريقها بالقدرة والإرادة على تنفيذ برنامجه.

